الأمم المتحدة

A/C.3/76/SR.6

الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
4 April 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 10:00

الرئيس: السيد دوالي ..... (جيبوتي)

لاحقا: السيدة كارليه (نائبة الرئيس) ..... (بلجيكا)

لاحقا: السيد دوالي ..... (جيبوتي)

المحتويات

مناقشة عامة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

21-14393 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

مناقشة عامة *(تابع)*

1 - **السيدة تشان فالفيردي** (كوستاريكا): تكلمت أيضا باسم أستراليا وإكوادور وألبانيا وأندورا وآيسلندا وبالاو وبنما والبوسنة والهرسك وبيرو وتونس والجبل الأسود والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وسان مارينو والسلفادور وسويسرا وشيلي وغواتيمالا وكندا وكولومبيا ولبنان وليختنشتاين ومقدونيا الشمالية والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والنرويج ونيوزيلندا وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فقالت إن الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بحاجة إلى التكاتف لتحقيق رؤية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والوفاء بالوعد بعدم ترك أحد خلف الركب.

2 - ومضت تقول إن مشاركة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في اللجنة حاسمة، حيث تفضي تجاربهم وخبراتهم ووجودهم على أرض الواقع إلى تحسين جدوى عمل اللجنة ونتائجه. ولذلك فمن المثير للقلق أن هذه الجهات الفاعلة وجدت صعوبة، خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، في الوصول إلى الأمم المتحدة والمشاركة في عملها بسبب محدودية القدرة على الولوج إلى المباني والاجتماعات الافتراضية، وعدم إتاحة سبل التسجيل على قدم المساواة، والنقص في المعلومات وفي فرص التفاعل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

3 - وأعربت عن القلق العميق إزاء تقرير الأمين العام عن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان (A/HRC/48/28)، الذي يوثق ما قيل إنها أعمال انتقام وتخويف ارتُكبت ضد 240 من أعضاء المجتمع المدني والناشطين والصحفيين من 45 بلدا. ومن غير المقبول إسكات الأصوات وتعريض ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم ممثلو الأقليات والنساء والشعوب الأصلية والشباب والمدافعون عن حقوق الإنسان، لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان لمجرد تعاونهم مع الأمم المتحدة أو إلقائهم كلمات فيها.

4 - وأضافت أنه ينبغي للجنة أن تكون قدوة يحتذى بها وأن تحسن الظروف التي تتيح مشاركة المجتمع المدني وتفاعله بصورة مجدية مع الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، ينبغي اتباع ممارسة عقد مشاورات غير رسمية مع ممثلي منظمات المجتمع المدني ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يضع معيارا لقياس الشفافية والمساءلة والشراكات بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين.

5 - وفيما يتعلق بالشواغل المعرب عنها بشأن الحاجة إلى إطار متفق عليه وعملية تشاورية في الفترة التي تسبق الاجتماعات، قالت إن تلك الوفود ترى أن الرئيس لديه السلطة، في إطار التعاون مع المكتب، لعقد مثل هذا الاجتماع غير الرسمي بالتشاور مع الدول الأعضاء. وأعربت في هذا الصدد عن الترحيب بإعلان الرئيس عن تنظيم مثل هذا الاجتماع مع المجتمع المدني.

6 - وأردفت قائلة إنه من المؤسف أن ولوج المجتمع المدني إلى مباني الأمم المتحدة قد حدَّت منه تدابير الصحة العامة الطارئة المتصلة بالجائحة. وينبغي ألا تستخدم الحاجة المشروعة إلى هذه التدابير كذريعة لإعاقة وصول منظمات المجتمع المدني إلى الأمم المتحدة أو لمعاقبة من يتعاونون مع المنظمة.

7 - وأعربت عن ترحيبها بالزيادة في خدمات المؤتمرات المقدمة للاجتماعات الحضورية في المقر. وذكرت أن وصول المجتمع المدني إلى فضاءات التفاعل ذات الصلة والفضاءات الرقمية الآمنة للمشاركة عن بعد أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأعربت عن التقدير للجهود التي يبذلها المكتب لتخصيص فضاءات كافية لمشاركة المجتمع المدني في المناقشة العامة والحوارات التفاعلية للجنة، بما في ذلك المشاركة بالحضور الشخصي. وعلى الرغم من العقبات المستمرة التي تحول دون عقد اجتماعات افتراضية شاملة للجميع على نحو تام، مثل القدرة على الاتصال الإلكتروني والحواجز اللغوية، يمكن استخدام التكنولوجيات الرقمية لتزويد جمهور أوسع بمعلومات في الوقت المناسب عن عمل اللجنة.

8 - وأخيرا، أعربت عن رغبتها في التنويه بالخطوات الهامة الأخرى التي اتخذتها الأمم المتحدة لدعم المجتمع المدني، بما في ذلك إطلاق توجيهات جديدة على نطاق المنظومة بشأن حماية وتعزيز الحيز المدني، والجهود التي تبذلها الأمانة العامة لضمان استمرارية تصريف الأعمال، وتوافر الخدمات، والأهم من ذلك العودة التدريجية إلى الاجتماعات التي تُعقد بالحضور الشخصي.

9 - **السيد الأدب** (تونس): تكلم أيضا باسم الجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وكوستاريكا وكولومبيا والمغرب وناميبيا ونيبال، فقال إن هذه البلدان اجتمعت للإدلاء ببيان مشترك للتعبير عن تأكيدها المشترك على قيم تعددية الأطراف وتوافق الآراء والحوار البناء عند

الدعوة إلى قضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. وفي السنوات الأخيرة، وُضع التقدم المحرز بشأن هذه المسائل على المحك من خلال السرديات التي تسعى إلى خلق انفصام بين حقوق الإنسان والتنمية وبين التعاون المتعدد الأطراف والسيادة. وأشار إلى أن مبادئ تعددية الأطراف وتوافق الآراء والحوار البنّاء ليست بنفس القدر من الأهمية فحسب، بل يعزز بعضها بعضا أيضا.

10 - وتابع قائلاً إن جائحة كوفيد-19، التي كان لها تأثير غير مسبوق على جميع الحقوق في جميع أنحاء العالم، دليل على أن لا أحدً سيكون في مأمن حتى يصبح الجميع في مأمن. فقد ارتفعت مستويات العنف العائلي والممارسات الضارة وتعطلت فرص الحصول على خدمات التعليم والعدالة والرعاية الصحية، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. وألقت الجائحة عبئا ماليا ثقيلا على الدول، وكشفت عن الفجوات الطبية والرقمية بين البلدان وداخلها، وأثرت بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والفتيات اللائي يتأثرن بأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، وأولئك الذين تركوا أبعد ما يكون خلف الركب. وما لم تعالج تداعيات الجائحة على النحو الواجب، فإنها ستستمر في تقويض قدرة المجتمعات على الصمود.

11 - وأشار إلى وجود حاجة إلى بذل جهود جماعية للتصدي للتحديات القائمة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات. وأكد أن قيم تعددية الأطراف وتوافق الآراء والحوار البناء هي قيم عالمية. ولا يمكن للدول أن تهيئ عالما أفضل للأجيال المقبلة إلا بالعمل معا بشكل بنّاء وطموح.

12 - واختتم كلامه قائلاً إن مجموعة البلدان عبر الإقليمية من بلدان الجنوب التي يتكلم باسمها ستستكشف إجراءات محددة "للتصدي للتراجع" وتقف على أهبة الاستعداد للمشاركة، فرادى وكجماعة، في العمليات ذات الصلة في الأمم المتحدة وفي حوارات وشراكات هادفة مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق أهدافها المشتركة ومن ثم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وإعمال حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة.

13 - **السيد بيريز أيستاران** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه بعد مرور ما يقرب من عامين على أسوأ جائحة منذ مائة عام، تتزايد يوما بعد يوم أوجه عدم المساواة بين شمال العالم وجنوبه. وعلاوة على ذلك، تُفرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية وقاسية وغير أخلاقية ضد شعوب واقتصادات بلدان نامية بأكملها في وقت ينبغي أن يسود فيه التعاون والتضامن، مما يؤدي إلى تفاقم معاناة أكثر من بليوني شخص، منهم 30 مليون فنزويلي.

14 - وأردف قائلاً إن التطبيق الإجرامي والخانق لهذه الجزاءات ضد بلده اشتد في السنوات الأخيرة. وبينما فشل الإكراه الاقتصادي الذي تمارسه الجماعات المتطرفة والاستعلائية التابعة لحكومة الولايات المتحدة في تحقيق أهدافه، فإنه لا يزال يحول دون الحصول في الوقت المناسب وبفعالية على الأدوية والعلاجات، والمعدات الطبية، والأغذية والسلع الأساسية، والوقود، والنقل، والخدمات المالية، فضلا عن اللقاحات المضادة لكوفيد-19.

15 - وأوضح أن أي ممثل لحكومة الولايات المتحدة ليس في وضع يسمح له بالحكم على الحالة الداخلية في أي دولة عضو، ناهيك عن تلقين الدروس عن حقوق الإنسان، بينما يتحمل هذا البلد نفسه وسياسته التدخلية تاريخيا المسؤولية عن الحروب والإبادة الجماعية والمذابح والمعاملة القاسية للمهاجرين. ولا يمكن للمرء أن يدعي أنه مدافع عن حقوق الإنسان بينما ينتهك في الوقت نفسه هذه الحقوق بالجملة بشكل متعمد ومنهجي انتهاكا يرقى إلى عمل من أعمال الإبادة، على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ورأى أن نظام الولايات المتحدة هو أكبر منتهك لحقوق الإنسان في تاريخ العالم ويشكل تهديدا حقيقيا للسلام العالمي، وهو ما يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة وجميع أركانه.

16 - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تعود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض بلدان أمريكا اللاتينية التي شجعت تطبيق هذه التدابير إلى رشدها في نهاية المطاف، إذ تواجه الأدلة على فشل تدابيرها، وأن ترفع ما يسمى بالجزاءات بشكل كامل وفوري. وقد سببت هذه التدابير مقداراً كبيراً من الألم للشعب الفنزويلي، كما سُجل في التقارير الأخيرة التي قدمها خبراء مستقلون من منظومة الأمم المتحدة.

17 - وأفاد بأن إسهام بلده في النظام العالمي لحقوق الإنسان إسهام قديم العهد وقد اعترف به المجتمع الدولي. وفي أيلول/سبتمبر 2020، جددت حكومة بلده مذكرة التفاهم لزيادة تعزيز تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وشاركت باستمرار مشاركة وازنة في اجتماعات وآليات مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

18 - وأضاف أن جمهورية فنزويلا البوليفارية تستعد للمشاركة في عام 2022 في الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، الذي يُشكِّل المحفل المفضل لتعزيز الحوار والتعاون والثقة، بمشاركة الدولة

المعنية، على عكس العمليات التعسفية والانفرادية الأخرى التي تنطوي على تحيز سياسي واضح. وفي هذا الصدد، يرفض وفد بلده رفضا قاطعا تسييس حقوق الإنسان واستخدامها كأداة للنهوض بالمصالح والسياسات الاستعمارية الجديدة التافهة، وهو ما يتعارض تماما مع الروح التي ينبغي أن توجه تعزيز وحماية هذه الحقوق.

19 - وذكر أخيرا أن جمهورية فنزويلا البوليفارية قدمت ترشيحها لانتخابات مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025.

20 - **السيدة مدللي** (لبنان): قالت إن التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين توقف، وتراجع تماما في دول مثل أفغانستان، نتيجة لجائحة كوفيد-19. وأكدت أن هذه الحالة غير مقبولة، لا سيما بالنظر إلى ما تواجهُهُ المرأة في كل مكان من صعوبات في تحقيق المساواة بين الجنسين.

21 - وواصلت قائلة إن الصحفيات والعاملات في وسائط الإعلام قد استُهدفن بشكل خاص. ففي دراسة مقارنة أجريت مؤخراً عن العنف ضد المراسلات الصحفيات والمراسلين الصحفيين الذين غطوا الاحتجاجات في لبنان في عام 2019، سلطت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الضوء على أن المراسلات الصحفيات استُهدفن بشكل غير متناسب بالعنف الجسدي والرقمي، الذي يميل لأن يكون ذا طبيعة جنسية. وينبغي عدم التسامح مع العنف ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام ونشطاء المجتمع المدني والمراسلين الصحفيين. وينبغي حماية جميع هؤلاء الأشخاص حتى يتمكنوا من العمل في بيئة حرة وآمنة.

22 - وأضافت أن الجائحة تسببت أيضاً في خسائر فادحة في التعليم، حيث حرمت الأطفال من أكثر من 1,8 تريليون ساعة دراسية. وعلاوة على ذلك، تضررت رواتب المعلمين بشدة ولم يعد العديد من الآباء والأمهات قادرين على تغطية تكاليف التعليم، نتيجة لانخفاض قيمة الليرة اللبنانية بأكثر من 90 في المائة منذ عام 2019. وأكدت أن الحق في التعليم حق مقدس، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، ولذلك يلزم بذل كل جهد ممكن لضمان عدم تخلف جيل كامل عن الركب.

23 - واستطردت قائلة إن الانفجار المأساوي الذي وقع في مرفأ بيروت والانهيار الاقتصادي والمالي غير المسبوق أديا إلى أزمة حادة في مجال الصحة العقلية في لبنان. ومن أجل إعادة البناء على نحو أفضل، تحتاج الدول إلى الاستثمار في الرعاية الصحية العقلية وإدراجها في خططها المتعلقة بالاستجابة والتعافي.

24 - واختتمت كلامها قائلةً إنه مما يؤسف له أن الأزمات المتعددة كانت لها أيضا آثار كارثية على أكثر من 1,5 مليون مواطن سوري شُردوا في لبنان، مع سقوط 9 من أصل 10 لاجئين سوريين تحت خط الفقر المدقع - بزيادة قدرها 60 في المائة منذ عام 2019. ولم يعد لبنان قادرا على تحمل وطأة أزمة التشريد، خاصة في مثل هذه الأوقات غير المسبوقة.

25 - **السيد محمود** (مصر): قال إن التضامن الدولي يتعرض للتهديد نتيجة لجو الاستقطاب السام المتزايد، مع استمرار بعض البلدان في تنصيب نفسها حكما ومقيما إزاء البلدان الأخرى. وأضاف أن أي محاولة لفرض أولويات محددة على جميع الأمم، بغض النظر عن السياق الاجتماعي - الاقتصادي، محكوم عليها بالفشل.

26 - وتابع قائلاً إنه يلزم بذل جهود أكبر لمكافحة العنصرية والتمييز وكره الأجانب وخطاب الكراهية. وفي هذا السياق، ترحب مصر باعتماد الإعلان السياسي في الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، وإعلان يوم 4 شباط/فبراير يوما دوليا للأخوة الإنسانية، واعتماد قرار الجمعية العامة 258/75 بشأن تعزيز ثقافة السلام والتسامح من أجل حماية المواقع الدينية. وأكد التزام مصر بتعزيز التسامح والتعايش السلمي بين جميع الثقافات والأديان.

27 - وقال إنه من الواضح أن جهودا منهجية تبذل للإعلاء من شأن بعض حقوق الإنسان مع تجاهل حقوق أخرى وإبطالها. وهذا التمييز القائم على أساس مرامي معينة لا يخدم البتة مبدأ إعمال جميع حقوق الإنسان، التي هي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة. وليس هناك ما يبرر التجاهل وبخس القيمة المنهجيين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية.

28 - وأكد وجود حاجة ماسة إلى الاعتراف باللقاح المضاد لكوفيد-19 كمنفعة عامة عالمية. وبينما أسهم عدد من البلدان والمنصات، مثل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، في تعزيز إمكانية الحصول على اللقاحات ويُسر تكلفتها من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، فإن الإنصاف في إتاحة اللقاحات لا يزال بعيد المنال، ولا سيما في أفريقيا.

29 - وأفاد بأن مصر أطلقت، استجابةً للتطلعات والأولويات التي أعرب عنها مواطنوها وتماشيا مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، استراتيجيتها الوطنية الأولى لحقوق الإنسان (2021-2026)،

التي تم إعدادها بالتشاور الوثيق مع جميع شرائح المجتمع المدني. وشملت الاستراتيجية أربعة مجالات رئيسية للنشاط هي: الحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وحقوق النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن؛ وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

30 - وأخيرا، قال إن تقرير التنمية البشرية لبلده لعام 2021 سلَّط الضوء على التنمية البشرية والحماية الاجتماعية بوصفهما محورا أساسيا في استراتيجيات الحكومة للتنمية وحقوق الإنسان، وعزز التزامها بدور المرأة كشريك فعال ومتساو، وهو أمر لا غنى عنه في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

31 - **السيدة دافاسورين** (منغوليا): تكلمت في بيان مسجل مسبقاً بالفيديو، فقالت إن جائحة كوفيد-19 أثرت على الصحة العالمية، وكشفت عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكامنة، وأثارت أو فاقمت العديد من المشاكل وأوجه عدم المساواة في مجال حقوق الإنسان، وعرضت للخطر التقدم المحرز في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والرفاه وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي للدول، عوضاً عن التمييز ضد بعضها البعض، أن تجمع بين نقاط قوتها للتغلب على الجائحة.

32 - وذكرت أن حكومة بلدها اتخذت تدابير استباقية لمنع انتشار كوفيد-19، وللحد من آثارها على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وحماية الفئات الضعيفة، بسبل منها سن تشريعات جديدة. وفي هذا الصدد، تم تطعيم 65 في المائة من سكان منغوليا تطعيما كاملا ضد المرض.

33 - وأضافت أن حكومتها اعتمدت أيضا رؤية عام 2050، التي تتضمن أولوياتها الإنمائية الطويلة الأجل. وتولي أهمية كبرى لتكثيف الإصلاح الحكومي على جميع مستويات القطاعين العام والخاص والحد من الفساد، بما في ذلك من خلال الانتقال الإلكتروني، الذي يعد الآلية الأكثر عمليةً المتاحة لضمان الشفافية والمساءلة والخدمة الفعالة والحوكمة الرشيدة. وقالت إن حكومة بلدها تهدف إلى إتاحة ما لا يقل عن 90 في المائة من جميع الخدمات العامة على نظام إلكتروني متكامل وتسعى جاهدة إلى جعل منغوليا دولة رقمية في السنوات المقبلة.

34 - وتابعت قائلة إن النهوض بجميع النساء والفتيات وحماية حقوقهن لا يزالان يمثلان أولوية رئيسية لحكومة بلدها، التي التزمت التزاما قويا بإعمال حقوق المرأة في التمكين الاقتصادي والعمل اللائق على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وشهدت السنوات الأخيرة تعزيز التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال اعتماد قوانين بشأن العنف العائلي والمنزلي، وصحة الأم والطفل، والمساواة بين الجنسين. وأشارت علاوة على ذلك إلى استمرار التزام منغوليا التزاماً صارماً بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين.

35 - وقالت إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة والمساواة تقع في صميم سياسات حكومة بلدها. وأشارت إلى أنه يجري تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات القانونية بهدف مواءمة القوانين الوطنية مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ففي نيسان/أبريل 2021، سنّ البرلمان قانونا بشأن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان، مما يجعل منغوليا أول بلد في آسيا يوفر لهم إطارا للحماية. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البرلمان باستعراض تنفيذ بلدها لالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان بغية وضع توصيات في مجال السياسة العامة من شأنها أن تعزز الإبلاغ الوطني وتيسر إجراء المزيد من الإصلاحات القانونية.

36 - وأفادت بأن منغوليا، التي تعمل بنشاط مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وجهت منذ عام 2004 دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وتلقت عدة زيارات من المقررين الخاصين والأفرقة العاملة. وختمت قائلة إن حكومة بلدها، بوصفها مؤيدة لعملية الاستعراض الدوري الشامل، ستبذل قصارى جهدها لتنفيذ التوصيات المقدمة خلال دورتها الثالثة من الاستعراض.

37 - **السيد دو ريفيير** (فرنسا): قال إن بلده يشجب زيادة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في مناطق الأزمات.

38 - وأفاد بأنه يجب حماية السكان المدنيين في أفغانستان، ومن الأهمية بمكان أن تفي طالبان بالتزاماتها، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات والسماح بوصول المساعدات الإنسانية.

39 - وقال إن فرنسا تدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية.

40 - وأضاف أن النظام في سوريا يواصل تعذيب الأشخاص الخاضعين للاحتجاز التعسفي واللاجئين العائدين إلى البلاد. وبدون حل سياسي وفقا لقرار مجلس الأمن 2254 (2015)، لا سبيل إلى عودة اللاجئين والنازحين عودة آمنة وكريمة وطوعية ودائمة.

41 - ومضى يقول إنه بعد مرور عام تقريبا على اندلاع النزاع في إثيوبيا، توجد حاجة ماسة إلى وضع حد فوري للعنف، وضمان حماية السكان المدنيين، وتمكين الوصول إلى المعونة الإنسانية، والدخول في حوار سياسي.

42 - وقال إن القلق يساور فرنسا أيضا إزاء تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تطبعها انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يرتكبها على وجه الخصوص مرتزقة من الشركة الروسية الخاصة 'مجموعة فاغنر'.

43 - وذكر أن وفد بلده يدعو إلى منح مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إمكانية الوصول دون عوائق وبشكل مستقل إلى شينجيانغ ويأسف للحالة التي تزداد سوءا باستمرار في هونغ كونغ والتبت.

44 - وواصل قائلاً إن التحديات العديدة القائمة تختبر النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. وأوضح أن الجائحة، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والزيادة في عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية أمور تتطلب استجابات متعددة الأطراف تتسق تماما مع القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، وتعزز شكلا أكثر شمولا من أشكال التعاون في مجال التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تتطلب الانتهاكات المتكررة لحقوق النساء والفتيات ردا ملموسا لا لبس فيه. وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت فرنسا، بالاشتراك مع المكسيك، منتدى جيل المساواة تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما أسفر عن إطلاق الخطة العالمية للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين. ومن خلال ستة ائتلافات عمل وتعبئة نحو 40 بليون دولار، تقدم الخطة خريطة طريق طموحة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وجرى قطع أكثر من ألف التزام محدد حتى الآن، مما يدل على مبدأ تعددية الأطراف من خلال العمل الذي تشجعه فرنسا.

45 - **السيدة المنصوري** (تونس): قالت إن التداعيات غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان والتنمية ستقوض التقدم المحرز لأجيال قادمة إذا لم تعالج على النحو الواجب. فقد أدت الأزمة الصحية الحالية إلى أعمق ركود عالمي منذ عقود، مما أدى إلى استنزاف الموارد، ودفع الملايين إلى الفقر المدقع، وتعطيل فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وتعميق عدم المساواة بين البلدان وداخلها. وقد كانت عواقب هذا الركود أشد وطأة على الفئات الضعيفة التي تعاني من أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز، بما في ذلك النساء والفتيات. ويُشكِّل التوزيع المتساوي للقاحات المضادة لكوفيد-19 شرطا أساسيا للوفاء بحق جميع الأفراد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

46 - وأكدت أن تونس لا تزال ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة وبتعددية الأطراف. وينبغي أن يسترشد التعاون الدولي بمبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس، في حين ينبغي أن يستند تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وممارستها بشكل كامل إلى حوار مفتوح وبناء على قدم المساواة.

47 - وقالت إن بلدها يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ويؤكد من جديد أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة إثنية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب على عاتق الدول الأعضاء، وفقا للميثاق والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

48 - واسترسلت قائلة إن تونس ملتزمة بالديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة. وأكدت أن مكافحة الفساد ووضع حد للإفلات من العقاب أمران أساسيان لإقامة ديمقراطية شاملة للجميع وقوية.

49 - وذكرت أن تونس ستواصل السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات على الصعيدين الوطني والدولي. وفي الأسبوع الماضي، كُلفت رئيسة الوزراء، نجلاء بودن، بتشكيل حكومة جديدة، مما يجعلها أول امرأة تتولى هذه المسؤولية في تاريخ تونس والعالم العربي. ويدل تعيينها على التزام البلد بالمشاركة والقيادة الكاملتين والمتساويتين والفعالتين والمجديتين للمرأة على جميع مستويات عملية صنع القرار. وبالمثل، تظل تونس ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

50 - وأضافت أن خطة العمل الوطنية لحكومة بلدها لا تزال تنفذ من خلال عدد من خطط العمل القطاعية التي تغطي الصلة بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومجموعة من القضايا المواضيعية مثل الصحة والعدالة والتنمية ومنع التطرف العنيف. ويجري حاليا وضع خطة عمل قطاعية جديدة لوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، مما يمثل فرصة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب السياسة الخارجية للبلد.

51 - وفي ضوء تأثير الجائحة على الحيز المدني وعلى سلامة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، فإن وفد بلدها يدعو الأمم المتحدة واللجنة بصفة خاصة إلى تقديم مثال يُحتذى به وكفالة المشاركة المجدية لهذه الجماعات في عمليات المنظمة عن طريق التخفيف من حدة التحديات الناجمة عن الجائحة وتهيئة بيئة آمنة وتمكينية خالية من الأعمال الانتقامية.

52 - واختتمت كلامها قائلة إن تونس ستواصل العمل بشكل بناء مع شركائها بشأن مختلف أولويات اللجنة، بوسائل من بينها ائتلاف بلدان الجنوب ، مسترشدة بالحاجة إلى الحفاظ على توافق الآراء واستيعاب الجميع والشفافية والتكامل بين حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والتنمية المستدامة. ولن يتسنى إحراز تقدم وتمهيد الطريق لعالم أكثر مساواة وإنصافا وشمولاً للجميع إلا من خلال هذا التكامل.

53 - **السيد جانغ** جون (الصين): قال إن بلده اختار، تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، مسارا إنمائيا مناسبا لظروفه الوطنية وحقق الاستقلال الوطني والرخاء، بعد أن ترجم المثل العليا للديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والمساواة إلى واقع ملموس. وأحرزت الصين تقدما ثابتا في مجال حقوق الإنسان، وكان أعظم إنجاز لها في هذا الصدد هو تهيئة الظروف لشعبها لكي يعيش حياة سعيدة. وقد جلب التقدم المحرز فوائد ملموسة للمجتمع واعتُرف به في جميع أنحاء العالم.

54 - وأكد أن حقوق الإنسان عالمية، غير أن السبيل إلى إعمالها متنوع. ومع اختلاف الظروف الوطنية ومراحل التنمية والثقافات والتقاليد، تستكشف البلدان بطبيعة الحال مساراتها الخاصة نحو تنمية حقوق الإنسان تمشيا مع خصائصها. ويجب على الدول أن تتمسك بهذا التنوع بدلا من السعي إلى فرض نماذج لحقوق الإنسان على الآخرين، وهو أمر غير ديمقراطي وغير ممكن. ويتعين على بعض الدول الغربية أن تتأمل في تصرفاتها وأن تعدل أساليبها.

55 - وأضاف أنه يجب على الدول أن تواصل الحوار والتعاون وأن تدعم الإنصاف والعدالة، دون تنمر. وتتكلم بعض البلدان عن أهمية العودة إلى تعددية الأطراف، بينما تُشكِّل زُمراً حصرية وتثير المواجهة. وهي تتكلم عن التمسك بالنظام الدولي، بينما تفرض تدابير قسرية انفرادية تنتهك القانون الدولي وتتعدى على حقوق ومصالح الشعوب في البلدان الأخرى. وقد تقدَّم العالم، وحقوق الإنسان ليست امتيازا يتمتع به الغرب. ولجميع الناس في جميع أنحاء العالم الحق في حياة سعيدة. ولن تؤدي سياسات القوة التي تظهرها بعض البلدان إلى إلحاق الضرر بالعالم فحسب، بل ستأتي أيضا بنتائج عكسية في نهاية المطاف.

56 - وتابع قائلاً إن الولايات المتحدة وعدد قليل من البلدان الأخرى تعمل مرة أخرى في اللجنة على إثارة المواجهة وتشير بأصابع الاتهام إلى البلدان النامية وحالات حقوق الإنسان فيها، وتشن بوقاحة حملات تشويه بينما تغض الطرف عن مشاكلها الخاصة والسجل الرهيب من انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها حلفاؤها. وقد سممت هذه الانتقائية وذلك التسييس جو التعاون في الأمم المتحدة. وفي تجاهل تام للحقائق، تختلق الولايات المتحدة وعدد قليل من البلدان الأخرى الأكاذيب حول شينجيانغ والتبت وهونغ كونغ، وتوجه اتهامات لا أساس لها ضد الصين وتستخدم حقوق الإنسان للتدخل في شؤونها الداخلية. وقال إن حكومة بلده تعارض بشدة هذه الأعمال.

57 - وذكر أن اتهامات الولايات المتحدة وعدد قليل من البلدان الأخرى لا أساس لها من الصحة على الإطلاق، وظالمة، وتتعارض مع الاتجاهات السائدة. وعوضاً عن الاهتمام بحالة حقوق الإنسان في الصين، فإن النية الحقيقية لهذه الدول هي تخريب استقرار بلده وتنميته. وقد أُحرز تقدم الصين نتيجة للعمل الشاق للشعب الصيني، ولن تسمح الصين أبدا لأي طرف بحرمان شعبها من الحق في التنمية والحياة السعيدة. ولا يمكن لأي اضطراب خارجي أن يقف في طريق تقدم البلد.

58 - واختتم كلامه قائلاً إن الوقت قد حان لكي تستيقظ الولايات المتحدة وعدد قليل من البلدان الأخرى وتواجه التحديات العالمية، على أن يكون الحوار والتعاون سبيل المضي قدما في هذا الصدد. والصين على استعداد للدخول في حوار بشأن حقوق الإنسان مع الدول بحسن نية وترحب بالآراء والاقتراحات المقدمة بحسن نية. وفي الوقت نفسه، فإن تصميم الصين على اتباع مسارها الإنمائي، والدفاع عن مصالحها الأساسية، وحماية المصالح المشتركة للعالم النامي الأوسع نطاقا وكرامته لا يزال ثابتا.

59 - **السيد بيليبينكو** (بيلاروس): قال إن بلده يعترف بالطابع العالمي لحقوق الإنسان وبترابطها وعدم قابليتها للتصرف والتجزئة. ومن المهم اتباع نهج شامل عند تقييم حالة من حالات حقوق الإنسان، مع مراعاة جميع فئات الحقوق على قدم المساواة.

60 - وأضاف أن بيلاروس تدعو إلى التعاون الفعال بشأن قضايا حقوق الإنسان على أساس التفاعل البناء والحوار واحترام القانون الدولي، مع التقيد الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومما يؤسف له أنه جرت محاولات منتظمة لتقويض هذا المبدأ الحاسم، مما أسفر عن حوادث فظيعة لم تشمل القوات الأجنبية فحسب، بل أيضا موظفي منظومة الأمم المتحدة. وقد وقع مؤخرا حادث من هذا القبيل في بيلاروس: تبين أن موظفي مكتب الأمم المتحدة القطري كانوا يحولون الأموال المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل دعم الاحتجاجات في البلد. وللتغطية على هذا الانتهاك المالي من جانب موظفي الأمم المتحدة، صورتهم مفوضية حقوق الإنسان على أنهم "ضحايا للنظام".

61 - وتابع قائلاً إنه لا توجد دولة معفاة من الامتثال لحقوق الإنسان، ولا توجد أي دول "نموذجية" أو "مرجعية". وقد بذلت جميع الدول، بدرجات متفاوتة، ومع مراعاة الخصوصيات الوطنية، كل جهد ممكن لدعم حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ويجب أن يؤخذ التقدم المحرز في الحسبان عند تقييم حالة حقوق الإنسان لكل دولة عضو وألا يتم تجاهله باعتباره أمراً مفروغا منه أو التزاما تلقائياً. وفي ذلك الصدد، تؤيد بيلاروس تعزيز دور الاستعراض الدوري الشامل، الذي يشكّل آلية فعالة للتحليل الشامل لحالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء دون استثناء.

62 - وأوضح أن جمهورية بيلاروس دولة اجتماعية، على النحو المنصوص عليه في القانون الأساسي للبلد. وتقع مصالح البشر واحتياجاتهم في صميم سياستها كدولة. ولا يزال الدعم الاجتماعي لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وقدامى المحاربين في الحرب الوطنية العظمى والأسر الكبيرة والفئات الضعيفة اجتماعيا السمة المميزة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد في جميع الظروف والشروط. وأفاد بأن حكومة بلده لديها نظام فعال للمساعدة الاجتماعية التي تستهدفها الدولة بغية توفير الدعم المادي المؤقت للمواطنين ذوي الدخل المنخفض والأسر التي تمر بظروف صعبة. ويُشكِّل الدعم الذي تقدمه الدولة للأسر والأمهات والأطفال، والتدابير الرامية إلى ضمان المساواة بين الجنسين، مجالين رئيسيين للسياسة الاجتماعية للدولة في بيلاروس وأساسَ الأمن الديمغرافي.

63 - وأشار في هذا الصدد إلى أن محور اهتمام وفد بلده ينصب على نظر الأمم المتحدة في قضايا الصحة، والتعليم، ووضع المرأة، وحماية الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشباب، والأسرة، والتمييز، ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وتعمل بيلاروس أيضا بنشاط على النهوض بعدد من هذه المواضيع على الساحة الدولية، ولا سيما مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الأسرة التقليدية.

64 - وأكد أنه من المهم زيادة تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات والإرهاب والتطرف والفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أيضا أن ينصب الاهتمام على الأشكال الجديدة للجريمة المنظمة، بما فيها الأشكال التي تنطوي على استخدام حيز المعلومات. إذ يشكل التهديد الذي تشكله الجرائم المرتكبة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شاغلا رئيسيا.

65 - وأردف قائلاً إن بيلاروس تولي كذلك عناية كبيرة بأثر التدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان. وأيا كانت الاسم المطلق على هذه التدابير وأيا كانت طريقة عرضها على الجمهور، فإنها تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي وحقوق المواطنين العاديين في الدول التي تفرض ضدها.

66 - وأكد أن بلده لا يزال ملتزما بتعددية الأطراف وبوضع نظام لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع التركيز على إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان من خلال إقامة الشراكات والحوار بين جميع أصحاب المصلحة على أساس مبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية، دون تسييس أو معايير مزدوجة. وهو مستعد للتفاعل البناء على أساس هذه المبادئ مع جميع الدول الأعضاء المهتمة في إطار الدورة الحالية للجمعية العامة واجتماعات اللجنة.

67 - *تولت الرئاسة السيدة كارليه (بلجيكا)، نائبة الرئيس.*

68 - **السيد فلين** (أيرلندا): قال إنه خلال الأشهر الثمانية عشر التي انقضت منذ اجتياح جائحة كوفيد-19 للعالم، شهد المجتمع الدولي تفاقما متزايدا لعدم المساواة، بما في ذلك في الحصول على اللقاحات، واعتداءات لا هوادة فيها على حقوق الإنسان في جميع المناطق. وأفاد بأن تعددية الأطراف الراسخة في حقوق الإنسان هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق لإعادة العالم إلى مسار أكثر استقرارا واستدامة، وبأن خريطة طريق قد وضعت لهذا الغرض في دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان.

69 - وأضاف أنه ينبغي لجميع الدول أن تتعاون تعاونا تاما مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وأن تتيح لهذه الجهات إمكانية الوصول دون قيود، وهي الجهات التي تضطلع بدور حاسم في حماية حقوق الإنسان الواجبة للجميع. مكان ممثلي المجتمع المدني هو الأمم المتحدة، فهم يشاركون في عملها، بما في ذلك عن طريق الحضور الشخصي، ويربطون الدول بمستوى القاعدة الشعبية، ويضعون الدول موضع مساءلة. وأعرب عن قلق وفد بلده العميق إزاء استمرار القيود المفروضة على حيز المجتمع المدني في جميع المناطق؛ وقد شوهد ارتكاب اعتداءات على الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والمتظاهرين السلميين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

70 - وواصل قائلاً إن أيرلندا تحث جميع الدول على أن تهيئ بيئة آمنة وملائمة للمجتمع المدني، وأن تتخذ خطوات ملموسة لمنع أعمال الانتقام والتخويف. ويجب رفض الأعمال الانتقامية ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تتفاعل مع الأمم المتحدة رفضا قاطعا.

71 - وقال إنه يتعين على الدول أن تتجاوز النهج التجزيئي وأن تقر بأن حقوق الإنسان تتصل بجميع جوانب العمل في الأمم المتحدة. ومنذ أن شغلت أيرلندا مقعدها في مجلس الأمن، سعت إلى ضمان دمج حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. فانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان هي دافع للنزاع وجزء لا يتجزأ منه على السواء.

72 - وأردف قائلاً إن انتشار العنف الجنسي ومنع وصول المساعدات الإنسانية في إثيوبيا يؤديان إلى مفاقمة أثر النزاع على السكان المدنيين في مجال حقوق الإنسان. وأعرب عن القلق البالغ إزاء الإعلان عن طرد موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجالي العمل الإنساني وحقوق الإنسان من إثيوبيا.

73 - وأشار إلى أن الأطفال يعانون في الدول التي تستعر فيها النزاعات معاناة غير متناسبة، ويُحرمون من التعليم بسبب العنف والفقر، ويتعرضون للعنف الجنسي وللتشويه، بل ويسقطون ضحية للقتل. وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية أساسية عن حماية الأطفال، وللأمم المتحدة دور حيوي تؤديه في هذا الصدد.

74 - ومضى يقول إنه حيثما يسود الإفلات من العقاب يوجد خطر تكرار النزاع والعنف. ولهذا السبب، تؤيد أيرلندا العمل الحيوي الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية في ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي.

75 - وأفاد بأن النساء والفتيات يتحملن العبء الأكبر من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك "الجائحة الموازية" المتمثلة في زيادة العنف العائلي. وفي العديد من البلدان، تتعرض حقوق النساء والفتيات لهجوم مستمر، يمس في جملة أمور صحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية. وستواصل أيرلندا إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في الداخل والخارج.

76 - وأعرب عن القلق العميق إزاء مصير النساء والفتيات في أفغانستان. وأكد وقوف أيرلندا إلى جانبهن في دعوتهن إلى الحصول الكامل والمجدي والمتساوي على التعليم والرعاية الصحية وحرية التنقل داخل بلدهن والحق في المشاركة الكاملة في الحياة العامة.

77 - وذكر أن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسي ظلوا خلال الأشهر الاثني عشر الماضية يعانون في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم من الحرمان من حقوق الإنسان الخاصة بهم. وللأمم المتحدة دور هام في تعزيز حقوقهم وحمايتها وإعمالها.

78 - وقال إن أيرلندا لا تزال تعارض بشدة عقوبة الإعدام، وتدعو جميع البلدان التي لم تلغ هذه العقوبة بعد إلى أن توقف العمل بها كخطوة أولى نحو إلغائها.

79 - واختتم قائلا إن أيرلندا تدين بشدة جميع أشكال العنصرية والاضطهاد على أساس الدين أو المعتقد. وفي الأشهر الثمانية عشر الماضية، اضطرت الدول إلى مواجهة واقع العنصرية المستمرة في جميع المجتمعات، فضلا عن الطفرة المروعة في خطاب الكراهية والتعصب الديني. وينبغي لجميع البلدان أن تعزز المساواة وحرية الفكر والوجدان والدين وأن تحترم حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية.

80 - **السيد باي** جونغين (جمهورية كوريا): قال إن جائحة كوفيد-19 عطلت الحياة اليومية، وعرقلت تحقيق الرخاء الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، وكان لها أثر غير متناسب داخل الدول وفيما بينها، ولا سيما فيما يتعلق باللقاحات. وجمهورية كوريا، بصفتها رئيسةً مشاركة لمجموعة أصدقاء التضامن من أجل الأمن الصحي العالمي، كانت مدافعا قويا عن إتاحة لقاحات مضادة لكوفيد-19 مأمونة وفعالة وميسورة التكلفة للجميع على نحو شامل ومنصف، وقدمت مساهمة بقيمة 210 ملايين دولار إلى كوفاكس، ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، للفترة 2020-2022. وأعرب عن أمل حكومة بلده في أن تؤدي زيادة في إنتاج اللقاحات إلى جعلها ميسورة التكلفة على الصعيد العالمي.

81 - ومضى يقول إن الجائحة كان لها أثر سلبي غير متناسب وطويل الأمد على الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة. ويحدق في أوقات الأزمات خطر تعرض قضايا مثل تمكين المرأة وتعليم الأطفال وسبل عيش الأقليات للتجاهل. ولذلك تكتسي ولاية اللجنة المتزايدة التعقيد أهمية خاصة. ويمثل التضامن العالمي والتعاون المتعدد الأطراف عنصرين مهمين للتغلب على الأزمة ووضع تدابير عملية.

82 - واسترسل قائلا إن عام 2021 شهد تآكل المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في أفغانستان. وتثير مسيرة ميانمار الشاقة نحو الديمقراطية وسيادة القانون قلقا عميقا. وينبغي للمبعوث الخاص لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى ميانمار أن يقوم بزيارة إلى ميانمار في أقرب وقت ممكن، وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تبدأ حوارا بناء بشأن إيجاد حل سلمي للأزمة. ويجب تعزيز الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية في أفغانستان وميانمار، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الشريكة.

83 - وأردف قائلا إن جمهورية كوريا، بوصفها بلدا يسعى جاهدا إلى دعم "نساء المتعة" ضحايا الحرب العالمية الثانية وإعادة الكرامة والاعتبار إليهن، تولي أهمية خاصة لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع، عن طريق اتباع نهج يركز على الناجيات. وفي هذا السياق، أطلقت مبادرة العمل من أجل المرأة والسلام في عام 2018.

84 - وتابع قائلا إن حكومة بلده تعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحسين حقوق الإنسان والظروف المعيشية للسكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال إن وفد بلده يلاحظ مع القلق أن جائحة كوفيد-19 تؤدي إلى تقويض سبل عيش شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو يشجع حكومة هذا البلد على العمل مع المجتمع الدولي. وأعرب في الأخير عن أمل وفد بلده في أن يُستأنف الحوار بين البلدين بشأن موضوع لم شمل الأسر المشتتة.

85 - **السيد مختار** (تشاد): قال إن دورة اللجنة تُفتتح للسنة الثانية على التوالي على خلفية جائحة كوفيد-19. وأشار إلى أن هذه الآفة استمرت في إعاقة قدرة الدول على توفير الخدمات الأساسية لشعوبها، وكان لها تأثير على التجارة، وتسببت في فقدان الملايين من الوظائف، وقللت من رفاه الأسر. إلى جانب ذلك، أثرت تأثيرا شديدا على حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والأطفال، إذ ازداد العنف ضد المرأة وانتكس التقدم المحرز فيما يتعلق بتعليم الفتيات. وأفاد أن تشاد دعت إلى التوزيع الشامل للقاحات من أجل القضاء على هذه الجائحة.

86 - وتابع قائلا إن تشاد تعلق أهمية كبيرة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكافحة التمييز ضد النساء والفتيات. فقد وضعت الحكومة إطارا قانونيا متينا لا يضمن المساواة بين الجنسين فحسب، بل يضمن أيضا المساواة أمام القانون بغض النظر عن الأصل أو العرق أو الدين. ويوفر قانون جنائي جديد، اعتمد في عام 2017، الحمايةَ لحقوق الفتيات من خلال زيادة الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 سنة وتجريم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأضاف أن تشاد بذلت جهودا لضمان مشاركة المرأة في صنع القرار وفي الحياة السياسية، بما في ذلك سن قانون ينص على التكافؤ في عضوية الهيئات الانتخابية عن طريق وضع حصة تدريجية بنسبة 30 في المائة للمرأة.

87 - واسترسل قائلا إنه على الرغم من أوجه التقدم هذه، لا تزال هناك تحديات كبيرة. فالجائحة أثرت سلبا على تنفيذ العديد من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. واتخذت الحكومة تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب في منطقتي الساحل وبحيرة تشاد في إطار عملية انتقال سياسي عقب وفاة الرئيس السابق. وبالنظر إلى أن تلك الفترة اقترنت بزيادة الضعف، فإن تشاد تحتاج إلى موارد إضافية لمواجهة التحديات الهائلة.

88 - واستطرد قائلا إن تشاد اتخذت خطوات للقضاء على التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وشاركت مع كوستاريكا في تيسير المشاورات الحكومية الدولية التي أدت، في آب/أغسطس 2021، إلى اعتماد قرار الجمعية العامة 314/75 بشأن إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. ومثل إنشاء هذا المنتدى خطوة إلى الأمام، ولكن يلزم بذل جهود إضافية من أجل الضمان الكامل للمساواة في الحقوق والعدالة.

89 - وأردف قائلا إن تشاد أحرزت تقدما كبيرا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها منذ إرساء الديمقراطية في البلد. وختم بيانه بالقول إن حكومة بلده تكرر تأكيد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

90 - **السيد جايتيه** (غامبيا): قال إن التضامن مطلوب من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19، وتعزيز الاستدامة مع الاستجابة في الوقت نفسه لاحتياجات الكوكب وسكانه. وتدعو غامبيا المجتمع الدولي، ولا سيما ذوي الامتيازات والنفوذ، إلى الالتزام بالتقاسم العادل للقاحات بغية القضاء على الجائحة في كل مكان.

91 - وأضاف أنه يجب ألا يغيب عن البال ما تخلفه النزاعات وانعدام الأمن من أثر مروع، لا سيما في أفريقيا. ويتطلب التحدي المتمثل في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتغير المناخ التضامن على الصعيد العالمي واضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي. وأهم درس استُخلص خلال الجائحة هو أنه بدون نظام ومؤسسات على مستوى الغرض المنشود، لن يكون أحد في مأمن. وينبغي أن تترتب على هذا الدرس استجابة حاسمة من شأنها أن تعد العالم بشكل أفضل للجائحة القادمة وتساعد على تجنب الكوارث الإنسانية. وتحظى الإصلاحات الحاسمة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة بالترحيب ومن شأنها أن تساعد على التخفيف من آثار النزاعات والجائحات في البلدان النامية.

92 - واسترسل قائلا إن المرأة تشكل نسيج الحياة الأسرية والمجتمعية. وفي غامبيا، تؤدي المرأة دورا قياديا في جميع مجالات الحياة، وقد أحاطت الحكومة علما على النحو الواجب بمساهماتها كشريكة في التنمية، واعتمدت نهجا شاملا في خطتها لبناء الدولة من أجل تعظيم دور المرأة. وفي ذلك المسعى، وُضعت المرأة في مواقع

استراتيجية في البرلمان والسلطة القضائية، حيث يمكن أن يكون لها تأثير على السياسات، وعلى سيادة القانون، وعلى اتخاذ القرار القانوني.

93 - وانتقل إلى الحديث على محنة مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار قائلا إنها تبقى مروعة. وستواصل غامبيا متابعة القضية في محكمة العدل الدولية إلى أن يحصل ضحايا الأعمال الوحشية على العدالة. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتوانى في سعيه إلى المساءلة بشأن الظروف المزرية للروهينغيا. وشجع مجلس الأمن على الشروع في معالجة المسألة بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ومن الخطوات المهمة التي يمكن للمجلس اتخاذها، الموافقةُ على تقديم تقارير دورية بما يتماشى مع حكم المحكمة الصادر في كانون الثاني/يناير 2020 بشأن طلب اتخاذ تدابير تحفظية، بهدف معالجة محنة شعب الروهينغيا.

94 - وختم كلمته قائلا إن غامبيا تشدد على أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان، الذي يظل دليلا فيما يتعلق بالاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز.

95 - **السيدة القيرع** (موريتانيا): قالت إن بلدها خطا خطوات واسعة في تنفيذ برامج تهدف إلى مكافحة الغبن والتهميش، عن طريق تأمين الولوج إلى الخدمات الأساسية، ودعم المنظومة الصحية والتعليمية. وأضافت أن موريتانيا عملت أيضا على ترسيخ الوحدة الوطنية وتدعيم اللحمة الاجتماعية وتعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة. وتحقيقا لهذه الغاية، عملت وكالة تآزر التي أنشئت مؤخرا على تعزيز التكافؤ الاجتماعي وضمان نفاذ جميع الموريتانيين إلى الكهرباء والماء الصالح للشرب والرعاية الصحية والتعليم. وفي بداية عام 2021، اعتمدت موريتانيا قانونا جديدا لحماية حرية الاجتماع من خلال اعتماد نظام التصريح، بدلا من نظام الترخيص، لإنشاء الجمعيات.

96 - ومضت تقول إن الحكومة اتخذت مؤخرا خطوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص عن طريق اعتماد قانون للمعاقبة على هذه الظاهرة وحماية الضحايا. وفي حزيران/يونيه 2021، نظمت الحكومة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اجتماع مائدة مستديرة بشأن تطبيق القانون رقم 2015/031 المجرّم للعبودية. وأوضحت أن الغرض من اجتماع المائدة المستديرة تمثل في تحديد التقدم المحرز، وتشخيص أهم العقبات التي تحول دون التنفيذ الكامل للقانون، وصياغة توصيات إضافية.

97 - وأفادت أن الحكومة الموريتانية بذلت، تماشيا مع التزاماتها الدولية، جهودا لإدماج منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج الوطنية. ووضعت استراتيجية وطنية خاصة بترقية المرأة، تسعى إلى أن تكون المرأة محررة من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية وتمكينها من أن تشارك بشكل فعال في تنمية البلد. إلى جانب ذلك، أنشئ في البلد مرصد وطني لحقوق المرأة والفتاة في عام 2020.

98 - وتابعت قائلة إن قانونا جديدا اعتمد لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات، يجرم الاغتصابَ ويحمي المرأة والفتاة ضد جميع أشكال العنف الجسدي واللفظي والجنسي والنفسي. وستُكثَّف الجهود من أجل ضمان نفاذ المرأة لخدمات الصحة الإنجابية وترقية الريادة النسائية للأعمال والمقاولات والملكية العقارية. وتعتزم الحكومة وضع سياسات تهدف إلى الرفع من نسبة التمدرس لدى البنات والأطفال ذوي الإعاقة في الوسط الريفي. وهي تعتزم أيضا الشروع في تقييم خطة العمل الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال.

99 - وأطرقت قائلة إن الرئيس الموريتاني أشرف، في عام 2021، على الانطلاقة الرسمية للتأمين الصحي الشامل لصالح 000 100 أسرة، أي ما يربو على 15 في المائة من المواطنين. إلى جانب ذلك، اتخذت الحكومة حديثا خطوات جبارة تساهم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما للفئات الهشة. وختمت بيانها بالقول إن مسألة حماية وتعزيز حقوق الإنسان تمثل مسألة جوهرية بالنسبة للحكومة، التي يتمثل نهجها في ضمان تمتع جميع الموريتانيين بكافة الحقوق الأساسية الفردية منها والجماعية.

100 - **السيد تون** (ميانمار): قال إنه بعد الانقلاب الذي أطاح بالحكومة المدنية المنتخبة، في شباط/فبراير 2021، رد الجيش على الاحتجاجات الجماهيرية السلمية التي اندلعت في جميع أنحاء البلد بوحشية وارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت القتل العمد والاحتجاز التعسفي والضرب والتعذيب والاختفاء القسري. وفي هجوم منهجي على الديمقراطية، سن مجلس إدارة الدولة العسكري قوانين وسياسات لقمع حرية التعبير والتجمع السلمي وتخلى عن سيادة القانون. وخلال الأشهر الثمانية الماضية، ارتكب الجيش انتهاكات عديدة ترقى إلى مستوى جرائم مرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك قتل ما يربو على 100 1 مدني، بمن فيهم نساء وأطفال. وفي 16 نيسان/أبريل 2021، وبعد الاحتجاجات المناهضة للانقلاب وحركة العصيان المدني، شُكلت حكومة الوحدة الوطنية بتفويض شعبي منحته الانتخابات العامة لعام 2020.

101 - واسترسل قائلا إن حكومة الوحدة الوطنية أصدرت، في حزيران/يونيه 2021، موقفا سياساتيا بشأن وضع شعب الروهينغيا مثّل خطوة مهمة في اتجاه إيجاد حل لهذه القضية. فقد اعترفت بحقوق الروهينغيا وبما ارتكبه الجيش ضدهم من جرائم بشعة. وشرعت حكومة الوحدة الوطنية، التي تسعى بنشاط إلى تحقيق المساءلة والعدالة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة التي ارتكبها الجيش في الماضي والحاضر ضد شعب الروهينغيا وغيره، في عملية منح الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على هذه الجرائم المرتكبة منذ عام 2002. وبانتهاء الحكم العسكري، وبالتزام راسخ من حكومة الوحدة الوطنية، من المتوقع أن يعود الروهينغيا بسرعة إلى ديارهم، وأن تُستعاد حقوقهم وتحظى بالاحترام.

102 - ومضى يقول إن الهجمات تزايدت على المدنيين والمستشفيات والمدارس وعلى العاملين في المجالين الإنساني والطبي في ميانمار، وإن القمع الوحشي والأعمال اللاإنسانية التي يرتكبها الجيش تعني أن شعب ميانمار يعيش في خوف. ولذلك أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية بالنيابة قيام ثورة دفاعية شعبية ضد الجيش في أيلول/سبتمبر 2021. ونتيجة لما قام به الجيش من أعمال وللوضع المرتبط بكوفيد-19، يواجه شعب ميانمار تحديات جسيمة تهدد حياة أفراده وصحتهم ورفاههم، وهو في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وأشار إلى إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم تلك المساعدة بكل الوسائل الممكنة.

103 - وتابع قائلا إن شعب ميانمار وحكومة الوحدة الوطنية أيضا في حاجة إلى دعم دولي في الكفاح الجماعي الذي يخوضانه من أجل وضع حد للديكتاتورية العسكرية والتحول إلى بلد شامل وديمقراطي ومسالم. وقال إن ميانمار ترحب بالمساعدة من أي منظمة إقليمية أو دولية خدمة لهذه القضية العادلة. وختم بيانه قائلا إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقف إلى جانب التطلعات الديمقراطية لشعب ميانمار عن طريق تقديم دعم ثابت للجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية من أجل إعادة إنشاء اتحاد فيدرالي ديمقراطي.

104 - **السيد باري رودريغيز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن عدم التصديق على معاهدات حقوق الإنسان لا يضعف النظام القانوني الدولي فحسب، بل يعني أيضا أن الدول تعامل معاملة مختلفة وفقا لالتزاماتها القانونية المتباينة. وأضاف أن وفد بلده يدعو، لهذا السبب، إلى إقامة نظام دولي مشترك والتصديق العالمي على معاهدات حقوق الإنسان التي جرت بشأنها مفاوضات متعددة الأطراف.

105 - ومضى يقول، مشددا على أهمية وجود حكومات مستقرة سياسيا ومنتخبة شعبيا، إن السياسات العامة لا يمكن أن ترتقي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال الشرعية الشعبية. وأشار إلى أن الشعب البوليفي أظهر أهمية مبدأ تقرير المصير والديمقراطية. فهو مارس حقه في رسم مساره السياسي الخاص، وعكس اتجاه انقلاب أسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان ومذابح.

106 - وتابع يقول إنه تمت الإشارة، في مختلف المحافل المتعددة الأطراف، إلى أن حل جائحة كوفيد-19 يجب أن يكون على الصعيد العالمي. ولذلك ينبغي أن تكون اللقاحات متاحة عالميا وينبغي السماح بالإعفاء من براءات اختراع اللقاحات. والشعوب الأصلية من بين السكان الذين تحملوا وطأة جائحة كوفيد-19 وكان وصولهم إلى المعلومات القائمة على العلم بشأن اللقاحات، ووصولهم إلى اللقاحات نفسها، ضعيفا. ومن ثم يلزم بذل جهود مشتركة لإعطاء الأولوية لمن هم أقل استفادة من النظم الصحية.

107 - واسترسل قائلا إن وفد بلده يود أيضا أن يشدد على أهمية تعدد اللغات باعتباره من القيم الأساسية للأمم المتحدة. وتماشيا مع بدء العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية في عام 2022، فإن استعادة لغات الشعوب الأصلية وتنشيطها تجسيد لتكريم التنوع الثقافي الغني في العالم ولتعزيز التسامح داخل المجتمعات. وقال إن إمكانية تعبير الشخص عن ذات بلغته الخاصة أمر أساسي لهويته الشخصية وللاعتراف به داخل مجتمعه. وينبغي للدول أن تتخذ تدابير على الصعيدين الدولي والوطني لضمان حصول العقد الدولي على دعم الأمم المتحدة الكامل.

108 - واستطرد قائلا إن من المستحيل تحقيق عالم أكثر عدلا وشمولية عندما يكون التعليم حكرا على الأقلية. وينبغي أن يكون التعليم الابتدائي، مجانيا ولا سيما للفتيات، بوصفه أداة رئيسية للقضاء على الفقر وضمان مجتمع نابض بالحياة وشامل للجميع. وينبغي أن يكون للأطفال ذوي الإعاقة الحق في أن يكبروا داخل أسرة، ولذلك ينبغي أن تُبذل جهود لدعم الأسر حتى لا تضطر الفتيات والفتيان ذوو الإعاقة إلى العيش داخل مؤسسات إلى أجل غير مسمى. وختم كلمته قائلا إن وفد بلده يدعو إلى التصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسحب التحفظات على ذلك الصك.

109 - **السيد صلاح** (ليبيا): قال إن القضاء على جائحة كوفيد-19 سيتطلب تحقيق العدالة في وصول الجميع إلى اللقاح بشكل سهل

وميسور، وستتطلب معالجة آثارها الاجتماعية والاقتصادية تضامنا إقليميا ودوليا.

110 - وأضاف أن وفد بلده يؤكد على أهمية دور الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع. وتمثل تقوية الأسرة أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية ولازدهار الجميع، ولا سيما الأطفال، ويشكل الحفاظ على كرامة الأسرة لبنة أساسية من لبنات التنمية المستدامة. ويتعين بلوغ هدف التنمية المستدامة المتمثل في إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030. ولا شك أن تحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع من المجتمعات لن يتم إلا بالنهوض بكل عناصره، وفي مقدمتها المرأة، بما يضمن مشاركتها في جميع البرامج والسياسات التنموية.

111 - وانتقل إلى الحديث عن الهجرة غير الشرعية قائلا إنها تشكل أزمة إنسانية فظيعة. فالعديد من البشر، من ضمنهم أطفال ونساء، يفقدون حياتهم عطشا في الصحراء في محاولة للوصول إلى الحدود الجنوبية لليبيا، ومنهم من يقع ضحية للاتجار بالبشر. ومن ينجو منهم يظل ماثلا أمامه خطر الغرق في محاولة للعبور نحو شواطئ أوروبا. ورغم كل الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية للحد من هذه الهجرة والتخفيف من معاناة المهاجرين، فإن الإمكانيات محدودة. وأضاف قائلا إن ازدياد تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين زاد من تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وتدعو ليبيا المجتمع الدولي إلى التركيز على الأسباب الجذرية للمشكلة من خلال تعزيز تنمية حقيقية في بلدان المنشأ بمساعدة من بلدان المقصد. ويجب أيضا مجابهة التنظيمات والعصابات الضالعة في تهريب المهاجرين بدول المنشأ والعبور والمقصد. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تقوم دول الجوار بضبط حدودها للحد من نشاطات هذه العصابات، وطالب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب بتتبع التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.

112 - وأشار إلى أن ليبيا عملت على إدماج منظور حقوق الإنسان في خطة عملها الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهي تدعو الدول إلى تعقب واسترداد الأموال الليبية المصدرة بشكل غير قانوني حتى يمكن إعادة توجيهها نحو تنمية البلد وإعادة إعماره.

113 - وأخيرا، قال إن ليبيا تشدد على ضرورة احترام حقوق الإنسان لشعب دولة فلسطين وإنهاء كافة الانتهاكات التي يتعرض لها، والتي تحدث على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي. وتؤكد ليبيا من جديد موقفها الثابت الداعم للقضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

114 - **السيدة بوشيخي** (المغرب): قالت إن نهج بلدها في مجال حقوق الإنسان متجذر في دستوره الذي يحظر التمييز داخل التراب الوطني. وأفادت أن المناهج التعليمية المغربية، التي خضعت للإصلاح عملا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، تجسد التنوع والانفتاح الثقافي تماشيا مع تقاليد البلد العريقة في التسامح والتعايش.

115 - وتابعت قائلة إن الدستور المغربي ينص أيضا على حرية التعبير. وتمشيا مع الدور الذي يؤديه المغرب بوصفه معقلا للتسامح، كان البلد المقدم الرئيسي لقرار الجمعية العامة 309/75 بشأن النهوض بالحوار بين الديانات والثقافات وتعزيز التسامح من أجل مناهضة خطاب الكراهية، الذي أعلن اليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية، الذي سيحتفل به سنويا في 18 حزيران/يونيه. ويؤيد المغرب إعلان مراكش بشأن حقوق الأقليات الدينية في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، وهو ما يشهد على موقف البلد الثابت فيما يتعلق بحماية حقوق الأشخاص الضعفاء. وأشارت إلى أن حكومة بلدها وضعت استراتيجية شاملة لحماية الطفل والشباب للفترة 2015-2030، وأرست سياسات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومعالجة مسائل اللجوء والهجرة.

116 - وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فقد أشارت إلى أنها مكرسة في دستور المغرب. وأضافت أن المرأة ممثلة، منذ عام 2006، في المجالس الدينية وشاركت في مجالس العلماء وبعثات حفظ السلام. إلى جانب ذلك، سن البلد قانونا لمكافحة العنف ضد المرأة وسّع تعريف العنف ليشمل الأفعال ذات الطابع الجنسي أو النفسي أو الاقتصادي التي تحدث إما داخل الأسرة أو في الأماكن العامة. وأنشأ المغرب أيضا مرصدا وطنيا للعنف ضد المرأة.

117 - ومضت تقول إن المغرب كان من أوائل البلدان التي اتخذت تدابير صارمة للتصدي لكوفيد-19. وركز نهجه المتعدد الأبعاد على التدابير الصحية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك إنشاء صندوق خاص لإدارة الجائحة يوزع المساعدة المادية والمالية على الأسر المعيشية الضعيفة، والعمال المأجورين، والعاطلين عن العمل، والعاملين في القطاع غير النظامي، واللاجئين، والمشاريع التجارية. إلى جانب ذلك، أعلن ملك المغرب عن توسيع نطاق الاستفادة من تدابير الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع، علاوة على مشروع لتطوير لقاحات كوفيد-19 يستفيد منه المغرب وكافة البلدان الأفريقية.

118 - وختمت بيانها بالقول إن المغرب اعتمد نهجا متعدد الأبعاد واستباقيا إزاء الظاهرتين المترابطتين المتمثلتين في الجريمة المنظمة

عبر الوطنية والإرهاب، وهو ما استتبع تعزيز تدابير العدالة الجنائية، وتعديل الأحكام الجنائية والقانونية، واعتماد قانون ينظم الهجرة السرية.

119 - **السيد كيمورا** (اليابان): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتحد للتغلب على جائحة كوفيد-19 من أجل عدم ترك أحد خلف الركب. وأضاف أن اليابان قدمت الدعم للعديد من البلدان الأخرى في بناء نظم صحية وطبية قادرة على الصمود، مركزة في ذلك على البعد المتعلق بحقوق الإنسان. وتشعر اليابان بالقلق إزاء الاضطرابات التي تعوق التقدم الديمقراطي في أجزاء كثيرة من العالم وإزاء حالات حقوق الإنسان والحالات الإنسانية الخطيرة الراهنة.

120 - ومضى يقول إن الأزمة في أفغانستان تثير قلقا بالغا. وأشار إلى أن اليابان تحث جميع الأطراف المعنية على ضمان المرور الآمن للراغبين في مغادرة البلد؛ وحماية أرواح كل الأفغان وممتلكاتهم؛ وإعادة إرساء النظام الاجتماعي؛ وحماية حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات؛ والمساعدة في إنشاء عمليات سياسية تشمل مجموعات عرقية ودينية متنوعة. وستواصل اليابان رصد أعمال طالبان عن كثب.

121 - واسترسل قائلا إن الحالة في ميانمار تظل أيضا مثار قلق بالغ. وأشار إلى أن اليابان دعت باستمرار جيش ميانمار إلى الوقف الفوري لاستخدام العنف، والإفراج عن المحتجزين، وإعادة إرساء النظام السياسي الديمقراطي فورا. إلى جانب ذلك، أعربت اليابان لجيش ميانمار عن شواغلها بشأن إبطال نتائج الانتخابات التي أعلنت في عام 2020.

122 - وأطرق قائلا إن مسألة عمليات الاختطاف التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسألة تثير قلقا بالغا لا للمجتمع الدولي فحسب، بل لليابان أيضا، التي تتأثر سيادتها الوطنية ومواطنوها بذلك. ويجب تسوية هذه المسألة فورا.

123 - واستطرد قائلا إن ثقافة سيادة القانون تكتسي أهمية متزايدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في سياق النزاعات العنيفة. واليابان مصممة على قيادة تنفيذ إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى النهوض بالتعاون الدولي بشأن تعزيز سيادة القانون. وبينما يعتبر التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات والفساد والاتجار بالبشر أمرا ذا أهمية، فإن قدرة الجرائم الإلكترونية على تجاوز الحدود وتقويض سبل عيش الناس على الصعيد العالمي تستحق اهتماما خاصا.

124 - وتابع يقول إن التقدم المحرز في السابق فيما يتعلق بضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يجب ألا يتعرض للانتكاس. وستواصل اليابان العمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لضمان قدرة المرأة على المشاركة بصورة كاملة ومجدية في صنع القرار. واتخذت اليابان أيضا خطوات للقضاء على العنف ضد الأطفال في الداخل والخارج، بما في ذلك من خلال تقديم 1,4 مليون دولار إلى صندوق إنهاء العنف ضد الأطفال، ومن خلال وضع خطة عمل وطنية لإنهاء العنف ضد الأطفال. وفي عام 2019، اعتمدت اليابان تشريعا يتعلق بحقوق شعب قبيلة أينو وستواصل السعي نحو تهيئة مجتمع لا يعاني فيه أي فرد من التمييز العنصري أو العرقي أو غير ذلك من أشكال التمييز.

125 - وأضاف أن اليابان ستعزز السلوك التجاري المسؤول من خلال تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي اعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وختم بيانه بالقول إن اليابان والبرازيل ستقدمان إلى اللجنة، في الدورة الحالية، قرارا بشأن العمل التطوعي احتفالا بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للمتطوعين والذكرى السنوية الخمسين لتأسيس برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

126 - **السيد إسبينوسا كانييثاريس** (إكوادور): قال إن جائحة كوفيد-19 أبرزت ضعف الأشخاص الذين يعيشون في فقر وأولئك الذين يعانون من مشاكل صحية. وقد سببت الجائحة في إكوادور حالات طوارئ صحية واقتصادية واجتماعية. وفي مواجهة ذلك، اتخذت الحكومة خطوات لإدارة الموارد الاقتصادية بمسؤولية، وشرعت في بذل جهد تقني وإنساني لمعالجة الأزمة. ونتيجة لذلك، وبعد أقل من أربعة أشهر من تنصيب الحكومة الجديدة، وُزّع أكثر من 20 مليون لقاح في البلد، وتم حاليا تطعيم ما يقرب من 60 في المائة من السكان بالكامل. وفي حين أن هذا الإنجاز يعود الفضل فيه أساسا إلى الشعب الإكوادوري، فإنه يمثل أيضا شهادة على التعاون الدولي.

127 - ومضى يقول إن خطة خلق الفرص التي اعتمدها البلد للفترة 2021-2025 تتوخى بلدا مزدهرا يتمتع بديمقراطية ليبرالية كاملة ويسود فيه القانون ويملك مؤسسات فعالة. وأضاف أن الحكومة قدمت، في أيامها الأولى، مشروع قانون بشأن حرية التعبير في الجمعية الوطنية. وتناقش إكوادور أيضا اعتماد قانون جديد لتعزيز إيجاد فرص العمل من خلال تدابير ضريبية ومتعلقة بالعمالة والاستثمار من المتوقع أن تزيد الإنتاجية وتشكل جزءا من التدابير التي يتخذها البلد لمعالجة الحالة الاقتصادية المتردية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

128 - وأردف قائلا إن إكوادور تقدم حوافز للقطاع الخاص دون أن تهمل الاستثمار الاجتماعي. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعلن البلد عن برامج جديدة تهدف إلى الحد من الفقر والقضاء على سوء التغذية لدى الأطفال، وهي مشكلة لا تزال قائمة للأسف في أكثر المجتمعات المحلية ضعفا. وإكوادور ملتزمة بتنفيذ خطة عام 2030 وتعزيز حقوق الإنسان وصدّقت على الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة. وختم كلمته قائلا إن احترام حقوق الإنسان ضروري، أكثر من أي وقت مضى، من أجل تحقيق التنمية المنصفة وصون السلم.

129 - **السيد أنابردييف** (تركمانستان): قال إن التشريعات الوطنية في تركمانستان توفر آليات قانونية لضمان المشاركة المتساوية للرجال والنساء في هياكل السلطة، وضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية وفرص تنظيم المشاريع بالنسبة للمرأة، وتعزيز الممارسة المتساوية للحقوق والمسؤوليات داخل الأسرة. ويبلغ عدد النساء العضوات في برلمان تركمانستان 32 امرأة من أصل 125، أو ما يعادل نسبة 25,6 في المائة، وهو رقم يماثل المستويات التي توجد في البلدان المتقدمة النمو. إلى جانب ذلك، توجد امرأتان على رأس البرلمان ومفوضية حقوق الإنسان في تركمانستان.

130 - وتابع قائلا إن تركمانستان ترحب بتعيين الأمين العام سيما سامي بحوث كمديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأضاف أن شراكة الحكومة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة عادت بالنفع على تعزيز حقوق النساء والفتيات في تركمانستان ويسرت تنفيذ خطة عام 2030.

131 - وتابع قائلا إن جائحة كوفيد-19 هي أخطر تحد واجه العالم منذ أجيال. ولا يزال العديد من الناس والمجتمعات المحلية يعانون معاناة عميقة، لا من المرض نفسه وحسب، بل أيضا مما خلفته الجائحة من آثار اقتصادية واجتماعية، وهو ما يزيد من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن إتاحة إمكانية حصول الجميع على لقاحات آمنة وفعالة هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة، ودعمِ الانتعاش الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبمجرد بدء الجائحة، اتخذت تركمانستان بنشاط تدابير لمواجهة التهديد، إذ وضعت استراتيجية وطنية موحدة لمكافحة كوفيد-19 تشمل تدابير قانونية ومالية واقتصادية وطبية وتدابير تخص الحجر الصحي.

132 - وأفاد أن تركمانستان تعلق أهمية كبيرة على الوفاء بالتزاماتها بتعزيز الاحترام الشامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية، هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتكاملة ومترابطة. وعلاوة على ذلك، يجب تناول مسائل حقوق الإنسان بصورة بناءة وغير تصادمية وغير مسيّسة وفقا لمبادئ اللاانتقائية والحياد والموضوعية ومع تجنب ممارسة "الإشهار والفضح". ويجب احترام مبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وعندما يتعلق الأمر بحالات خاصة ببلدان بعينها، ينبغي ألا تُستخدم اللجنة محفلا للمناقشة السياسية؛ بل ينبغي للدول أن تتعاون وتدخل في حوار حقيقي مع البلدان المعنية.

133 - **السيد حسن** (الصومال): قال إن بلده يساوره شديد القلق من أن جائحة كوفيد-19 لا تشكل تهديدا للنظم الصحية الهشة فحسب، بل أيضا للهياكل الاجتماعية والاقتصادية. وأفاد أن الآثار البعيدة المدى للجائحة لا تزال تعوق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفي بعض الحالات، تعطل جهود بلده لبناء الدولة، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تعزيز الأمن والتصدي للتهديد الذي يشكله إرهابيو حركة الشباب.

134 - ومضى يقول إن الصومال يبذل حاليا جهودا لإعادة إرساء العقد الاجتماعي من خلال بناء الثقة والإدماج والحماية والمشاركة. وتوجد حاليا خطط وإجراءات لتنظيم انتخابات نزيهة وذات مصداقية في عام 2021، يُخصص فيها ما يقرب من ثلث جميع المقاعد البرلمانية للنساء. وأضاف أن الصومال ملتزم بإعادة بناء أسس مجتمع أكثر استقرارا وأمانا وعدلا يكفل الحقوق المدنية والسياسية للجميع.

135 - واسترسل قائلا إن الصومال يعتقد أن إعلان وبرنامج عمل ديربان سيظل دليلا فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز. وتؤيد الحكومة القوانين التي تحظر التمييز العنصري وتعتقد أنه ينبغي للدول أن تدعم سبل الانتصاف من الانتهاكات المتصلة بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وجميع أشكال التعصب ذات الصلة، ولا سيما في سياق أزمة كوفيد-19.

136 - وواصل قائلا إن الصومال يشيد بالتقدم المحرز نحو "عالم صالح للأطفال"، وهي خطة عمل تسعى إلى حماية حقوق الطفل وحرياته الأساسية. وعانى الأطفال من وطأة تأثير الجائحة بسبب إغلاق المدارس وتعليق الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وأعرب عن سرور الصومال أن يلاحظ إحراز تقدم كبير على الصعيد العالمي في الحد من وفيات الأطفال على مدى عدة عقود مضت.

137 - واستطرد قائلا إن الشباب يشكلون محور جميع مبادرات بناء السلام والتنمية. ودورهم القيادي في منع النزاعات وأعمال العنف ونزعة

التطرف وإيجاد حلول لها أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام المستدام. والصومال ملتزم بالتركيز على تعزيز المركز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للشباب وتوفير خدمات اجتماعية ملائمة لهم.

138 - وتابع قائلا إنه تجدر الإشارة إلى أن أفريقيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين والمشردين في العالم. وختم بيانه بالقول إن الصومال يساوره القلق إزاء النقص الكبير في التمويل الذي لا تزال تعاني منه عدة برامج من برامجه الوطنية المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، وهو ما لا يترك سوى القليل من الموارد للاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة.

139 - **السيدة باكيتبيكيزي** (كازاخستان): قالت إن دعم حقوق الإنسان كان أولوية بالنسبة لبلدها منذ إنشائه. وصدق البلد على جميع الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وسنَّ تشريعات وطنية وصاغ سياسات ووضع خدمات بما يتماشى مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان. وفي كانون الثاني/يناير 2021، صدقت كازاخستان على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

140 - واسترسلت قائلة إن الحكومة أقرت، في حزيران/يونيه 2021، خطة شاملة لحماية حقوق الإنسان حددت إطارا مؤسسيا طويل الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة ترشيحها إلى مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 بهدف المساهمة بشكل كبير في عمل المجلس. وتنفذ كازاخستان مجموعة من الإصلاحات السياسية الرامية إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية والاجتماعية. ويعمل المجلس الوطني للثقة العامة المنشأ حديثا على تيسير الحوار العام المتعدد الأطراف والمشاركة البناءة والمسؤولية الاجتماعية في البلد.

141 - وتابعت قائلة إنه على الرغم من أن كازاخستان تأسست قبل 30 عاما فقط، فإنها دولة ناضجة ومتمكنة. وأشارت إلى أن استراتيجية بناء الدولة من القمة إلى القاعدة التي اتبعتها في سنواتها الأولى استُبدلت بنهج ذي توجه من القاعدة إلى القمة يرعى الديمقراطية ويعزز مشاركة المواطنين. ويعد الانتقال إلى الانتخاب المباشر لرؤساء البلديات في المناطق الريفية من بين الأمثلة على هذا النهج الجديد.

142 - وأردفت قائلة إن المساواة بين الجنسين تمثل أولوية هامة للحكومة، التي أخذت تدريجيا بسياسات وإصلاحات تقدمية موجهة نحو المرأة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتكافؤ الفرص. وخفضت كازاخستان مؤشر عدم المساواة بين الجنسين فيها بنسبة 60 في المائة وخصصت للنساء والشباب حصة قدرها 30 في المائة من المقاعد في البرلمان وفي الهيئات المحلية. وتعتزم كازاخستان أيضا زيادة نسبة المديرات في الشركات المملوكة للدولة بنسبة 30 في المائة. ولتحسين حماية النساء والأطفال، فرضت عقوبات أشد على الجرائم الجنسية والعنف المنزلي. وأيدت كازاخستان البرنامج الإقليمي لمبادرة تسليط الضوء المتعلقة بآسيا الوسطى وأفغانستان، الذي تشترك في قيادته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وانضمت إلى ائتلافي عمل تابعين لمنتدى جيل المساواة. ووضع البلد برنامجا مشتركا مع الاتحاد الأوروبي وأوزبكستان لتعليم النساء الأفغانيات في جامعات كازاخستان.

143 - واستطردت قائلة إن كازاخستان تتطلع إلى أفغانستان مستقلة وذات سيادة تعيش في سلام داخليا ومع جيرانها. ويجب على أفغانستان أن تواصل الوفاء بالتزاماتها الدولية، وأن تضمن خلو أراضيها من الإرهابيين والمخدرات والمتّجرين بالبشر، وأن تحمي حقوق النساء والفتيات. ووفرت كازاخستان لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة موقعا مؤقتا لإعادة التوطين في ألماتي من شأنه أن يكون بمثابة منبر لوجستي لإيصال المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان.

144 - وواصلت قائلة إن جائحة كوفيد-19 تفاقمت منذ عام 2020، مع تسجيل ما يقرب من 220 مليون حالة مؤكدة. وتؤكد هذه الحالة مواطن الضعف العالمية والحاجة إلى تعددية الأطراف والتضامن الدولي. ومن الضروري "إعادة البناء" بهدف تهيئة عالم أكثر إنصافا واستدامة وإنسانية، بدءا بإتاحة الوصول الشامل والعادل إلى اللقاحات. وأشارت إلى أن كازاخستان نجحت في إنتاج لقاحها الخاص، "QazVac" وأنه يجري تطوير لقاحين آخرين. وختمت بيانها بالقول إن البلد على استعداد لتوفير هذه اللقاحات، سواء ثنائيا أو في إطار مرفق كوفاكس.

145 - **السيد أوزونوفسكي** (مقدونيا الشمالية): أعرب عن اعتقاد بلده بأن صون حقوق الإنسان والحريات هو حجر الزاوية لأي مجتمع ديمقراطي وشرط مسبق للاستقرار والتقدم والتنمية. وأشار إلى الحاجة إلى تعددية الأطراف والتعاون الفعالين من أجل إحراز مزيد من التقدم في مواجهة تحديات مثل التمييز وعدم المساواة في التمتع بحقوق الإنسان والحريات. وقال إن مقدونيا الشمالية كانت، منذ استقلالها في عام 1991، من المؤيدين الثابتين لتعددية الأطراف وشجعت الحوار والتعاون.

146 - وأضاف أن التأثير المدمر لجائحة كوفيد-19 كان له عواقب صحية واجتماعية واقتصادية وخيمة في مقدونيا الشمالية. ولقد اتخذت

الحكومة عددا من التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة تلك العواقب، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية إلى الأفراد المتضررين والقطاعات الاقتصادية المتضررة. وواصلت الحكومة أيضا متابعة الإصلاحات في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. ويشكل برنامجها الإصلاحي جزءا أساسيا من العمليات اللازمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

147 - وتابع قائلا إن منع الجريمة المنظمة والفساد ومكافحتهما أولوية بالنسبة إلى مقدونيا الشمالية. وقد نص قانون جديد بشأن منع الفساد وتضارب المصالح على عقوبات أشد صرامة على جرائم الفساد. وأشار إلى أن الحكومة تبقى ملتزمة بتنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمنع الفساد للفترة 2020-2024 من أجل تعزيز المساءلة والشفافية والمسؤولية.

148 - وذكر أن مقدونيا الشمالية تركز بشكل خاص على حقوق النساء والفتيات. ولقد اتُخذت تدابير لتوسيع نطاق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وزيادة الوعي العام بالعنف الجنساني، وتعزيز القدرات المؤسسية لحماية الضحايا. وأحرزت مقدونيا الشمالية، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقدما كبيرا نحو النهوض بالصحة الجنسية والإنجابية. واستطرد قائلا إنه قد استعيض عن قانون للإجهاض متسم بطابع تقييدي بقانون جديد يمكّن المرأة من ممارسة حقوقها الإنجابية. وجرى أيضا النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال وضع استراتيجية للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2026 وسن قانون في كانون الثاني/يناير 2021 يعالج العنف ضد المرأة.

149 - وأشار إلى أنه جرى إذكاء الوعي العام بضرورة احترام التنوع وإلى أن عقوبات خاصة تطبق في القضايا التي تستخدم فيها وسائل التواصل الاجتماعي لنشر التعصب. وشكل إنشاء لجنة منع التمييز والحماية منه خطوة إيجابية إلى الأمام في معالجة المشاكل القائمة.

150 - وقال إن الحكومة قد اتخذت تدابير لحماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، أدركت مقدونيا الشمالية أن المعلومات القائمة على الحقائق والمتوفرة في الوقت المناسب مهمة لحماية الصحة العامة. وقد وضعت المؤسسات الحكومية برامج بالتعاون الوثيق مع رابطة الصحفيين في مقدونيا، تسمح للعاملين في وسائل الإعلام بأداء عملهم بحرية وأمان.

151 - وأردف يقول إن حقوق الأقليات ورفاه جميع المجتمعات الإثنية هما أيضا من الأولويات العليا للحكومة. وأشار إلى أن البلد بنى، بعد التنفيذ الكامل لاتفاق أوهريد الإطاري، مجتمعا عرقيا متماسكا يقوم على مبدأي التسامح والاحترام المتبادلين. وأضاف أن مقدونيا الشمالية، بصفتها من المؤيدين للفعالية والمصداقية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، قدمت ترشيحها لعضوية المجلس للفترة 2025-2027 وهي عازمة على المساهمة في التنفيذ الفعال لمهمة المجلس.

152 - *استأنف السيد دوالي (جيبوتي) رئاسة الجلسة.*

153 - **السيد نونيس** (تيمور - ليشتي): قال إن جائحة كوفيد-19 أثرت بشكل غير متناسب على أضعف الفئات، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال. وواصل كلامه قائلا إن الجائحة فرضت في تيمور - ليشتي، بوصفها بلدا من أقل البلدان نموا ودولة جزرية صغيرة نامية، ضغوطا كبيرة على نظامها الصحي الضعيف أصلا. وتابع يقول إن التوزيع العادل للقاحات المضادة لكوفيد-19 باعتبارها منفعة عامة عالمية أمر ضروري ولا ينبغي تسييسه. ولذلك فإن التعاون القائم على التضامن الحقيقي أهم من أي وقت مضى لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في عملية إعادة البناء على نحو أفضل.

154 - وأشار إلى أن مشاركة الشباب في عمليات التنمية وصنع القرار تتسم بأهمية قصوى. وقال إن العدد المتزايد للسكان الشباب في تيمور - ليشتي يمكن أن يؤدي إلى ضغط كبير على نظام التعليم وسوق العمل. وأضاف أن حكومة بلده تعمل، للتخفيف من حدة هذا الخطر، على تعزيز التعليم والصحة والتدريب المهني؛ وإنشاء مراكز تعلم مجتمعية، بما في ذلك للطلاب ذوي الإعاقة؛ وأنشأت صندوقا للتنمية لتقديم المنح الدراسية والتدريب للشباب.

155 - وتابع يقول إن تيمور - ليشتي تثني على الجهود التي تبذلها البلدان لمواصلة كفالة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وأشار إلى التقدم الملحوظ الذي أُحرز في بلده في مجال تمكين المرأة. وذكر أنه على الرغم من حالات العنف الجنساني في البلد، لا تزال حكومة بلده ملتزمة بإزالة العقبات التي تعرقل إمكانية اللجوء إلى القضاء، بغية تحقيق المساواة بين الجنسين. وختم كلامه قائلا إن وفد بلده يدين خطاب الكراهية والمعلومات المضللة الخبيثة التي تشجع على التمييز العنصري.

156 - **السيدة إيغيل** (الجزائر): قالت إن رؤية مستويات متزايدة من الانقسام أثناء مناقشات اللجنة أمر يدعو إلى القلق، نظرا إلى أن توافق الآراء يتضاءل والمسائل الخلافية تعوق تحقيق نتائج متوازنة. وتكمن

القدرة على عكس مسار هذين الاتجاهين في الاستعداد لاحترام الاختلافات السياسية والثقافية والدينية وتعزيز روح التضامن. ويجب على الدول أن تتعاون بشكل حقيقي مع التمسك بمبدأ عدم التدخل، بغية ضمان زيادة المشاركة البناءة في أعمال اللجنة. وتابعت كلامها قائلة إن وفد بلدها يؤكد من جديد عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، بما في ذلك الحق في التنمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان بطريقة محايدة ومتوازنة، دون تسييس أو معايير مزدوجة، ومع احترام سيادة جميع الدول.

157 - ومضت تقول إن الجزائر اعتمدت مؤخرا خطة عمل لتوسيع نطاق إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، تتناول خمسة مجالات رئيسية هي: توطيد سيادة القانون؛ وتحديث العدالة والإدارة العامة؛ ومكافحة الفساد؛ وإنشاء مجتمع مدني حر ومسؤول؛ وحماية الحريات الأساسية، ولا سيما حرية التجمع والصحافة. وتلك التدابير مترابطة مع نظام التنمية في الجزائر، القائم على التضامن الوطني وإتاحة الوصول إلى العدالة الاجتماعية.

158 - وأشارت إلى أن الجزائر قد عملت على ضمان تحقيق مستوى عال من التنمية البشرية في ميداني التعليم والصحة. ويشمل ذلك مواصلة توفير التعليم مجانا لجميع الأطفال وإدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج التعليمية، فضلا عن إنتاج أول لقاح جزائري الصنع مضاد لكوفيد-19، مما يعجل نشر اللقاحات على الصعيد الوطني. وقالت إن حكومة بلدها تهدف أيضا إلى توزيع تلك اللقاحات على بلدان أفريقية أخرى.

159 - وأعربت عن القلق إزاء العدد المتزايد من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية. وفي مواجهة ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد جهوده لحماية الأشخاص المشردين قسرا ومساعدة البلدان المضيفة لهم بما يتماشى مع مبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء. وقالت إن الجزائر تدعم اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف، الذين ينتظرون من الأمم المتحدة أن تفي بمسؤولياتها للسماح لهم بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير، وبالتالي التوصل إلى حل عادل ودائم يضع حدا للنزاع. وأضافت أن حكومة بلدها تعمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني لتحسين الظروف المعيشية للاجئين الصحراويين من حيث الحصول على الكهرباء والمياه والتعليم والصحة، وبطرق منها توفير اللقاحات المضادة لكوفيد-19. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم مزيدا من الدعم للاجئين الصحراويين، الذين يعتمدون بشكل كبير على المعونة الإنسانية الدولية.

160 - وذكرت أن الحق في تقرير المصير بالغ الأهمية من أجل السماح بالتمتع بحقوق الإنسان الأخرى وضمان السلام والاستقرار. وقالت إن الجزائر تكرر تأكيد دعمها الثابت للإعمال الكامل لحق شعوب الأقاليم الـ 17 غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير، وتعرب عن قلقها العميق إزاء عدم وجود آفاق للتوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

161 - **السيدة تشان فالفيردي** (كوستاريكا): قالت إن جائحة كوفيد-19 سلطت الضوء على هياكل الفقر وعدم المساواة والتمييز والعنف التي طالما وجدت داخل المجتمعات والتي لا حدود لها. ويجب أن يركز التعافي على كرامة الإنسان، كما هو الحال في مواجهة أي أزمة. وأشارت إلى أنه لا يمكن تحسين معايير حقوق الإنسان إلا من خلال التضامن والتعاون، عن طريق تعددية الأطراف.

162 - وتابعت تقول إن كوستاريكا ملتزمة بضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة، بطرق منها إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، يجب صون حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات في أفغانستان على سبيل الاستعجال. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم بلدها في المبادرات الرامية إلى الاعتراف بإرث السكان المنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم ومساهماتهم، بما في ذلك بالتعاون الوثيق مع المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، لتعزيز قدرته على القضاء على العنصرية المنهجية، التي لا تزال أحد الديون المترتبة على المجتمع الدولي منذ أمد بعيد.

163 - وذكرت أن كوستاريكا تسهم في صياغة توصيات ملموسة لجعل الأمم المتحدة محفلا شاملا للجميع حقا، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، وتؤيد الجهود الرامية إلى ضمان وجود حيز مدني مفتوح. وختمت كلامها قائلة إن بلدها سيواصل الدعوة بلا توقف إلى إعمال مزيد من الحقوق وإلى إرساء نظام دولي أكثر شمولا يقوم على التضامن.

164 - **السيدة غيلب** (المراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن تضامن المجتمع الدولي والتزامه فيما يتعلق بالإنصاف في إتاحة اللقاحات أمر مشجع، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات الملموسة لجعله حقيقة واقعة. وأتبعت ذلك بالقول إن عدم إدراج المهاجرين في بعض الخطط الوطنية للتلقيح

في بعض البلدان، حتى عندما تصبح اللقاحات متاحة فيها، أمر يدعو إلى القلق. وأشارت إلى ضرورة تعزيز الشعور بالأمان والثقة بين المهاجرين في الحصول على الخدمات الصحية، من خلال الجهات الفاعلة المحلية التي تعمل على تعزيز النهج المركزة على الناس والمتكيفة مع سياقات محددة. ويجب الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالإنصاف في إتاحة اللقاحات من خلال التركيز على أكثر الأشخاص عرضة لخطر التخلف عن الركب.

165 - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود التي تبذلها اللجنة لتوفير بيئة عادلة وشاملة للجميع وسلمية وخضراء تكفل حقوق جميع الأطفال وحمايتهم، فضلا عن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز تدابير حماية الطفل في إطار سعيها للتصدي للجائحة. وقالت إنه مع اشتداد حدة آثار تغير المناخ، ستستمر احتياجات حماية الطفل في التضاعف. وعند التنبؤ بالكوارث، من الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات مدروسة ومبكرة ومحلية من خلال نهج منسقة من أجل تلبية احتياجات الأطفال. فمن خلال العمل مسبقا، يمكن إيجاد سبل لاستخدام الموارد المشتركة من أجل ضمان سلامة كل طفل. وأشارت إلى وجود فرص أيضا لتعميم مراعاة حماية الطفل في العمل الإنساني الاستباقي من أجل الحد من خطر ارتكاب العنف ضد الأطفال. وختمت كلامها قائلة إن وفد بلدها على استعداد لدعم الحكومات في ضمان حصول الأطفال على خدمات الحماية في سياق الكوارث وغيرها من حالات الطوارئ.

166 - **السيدة كورتوا** (المراقبة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قالت إن من الضروري ضمان أن تظل لمحنة المشردين داخليا الأولوية في جدول الأعمال العالمي. فالاقتران بين مخاطر النزاع المسلح والتشرد وتغير المناخ يطرح تحديات جسيمة تعوق تلبية احتياجات المشردين داخليا. وأشارت إلى الحاجة إلى فهم أفضل لكيفية تسبب الصدمات المناخية في تفاقم ضعف الأفراد بشكل عام والأفراد المشردين نتيجة للنزاعات بشكل خاص. ويمكن أن يساعد التحليل والبرمجة والتمويل على تنمية المعرفة بكيفية تلبية احتياجاتهم من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. وأضافت أن الجهود المبذولة للتكيف مع تغير المناخ محدودة حاليا في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات؛ ويمكن أن تساعد التدابير الرامية إلى دعم التكيف في الحد من التشريد، ولا سيما التشريد الناجم عن الجفاف أو قلة غلة المحاصيل أو الفيضانات.

167 - وتابعت تقول إن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم التحديات التي يواجهها المشردون داخليا، الذين يعيش الكثير منهم في ظروف غير مستقرة ويعتمدون على العمالة المؤقتة أو الدعم الخارجي. ونتيجة لذلك، فإنهم يتأثرون بشكل غير متناسب بالتداعيات الاقتصادية لتدابير الإغلاق الشامل. وأشارت إلى ضرورة أن تكون إجراءات التصدي للجائحة شاملة للجميع، وأن تحمي حقوق المشردين داخليا في الحياة والصحة، وأن توفر إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية دون تمييز.

168 - ومضت تقول إنه يجب على الدول أن تكفل احترام القانون الدولي الإنساني، بغية الحد من حجم التشريد الداخلي في حالات النزاع المسلح. فهذا الاحترام من شأنه أن يساعد على الحد من تدهور الخدمات الحضرية، وهو أمر أساسي لتجنب المزيد من التدهور في الأحوال المعيشية ووقوع حالات تشريد جديدة. وأشارت إلى أن الأطر القانونية الإقليمية مثل اتفاقية كمبالا تؤدي دورا رئيسيا في منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وينبغي مواصلة تنفيذها على الصعيد الوطني.

169 - وواصلت كلامها قائلة إن من المهم اتخاذ الخطوات الانتقالية المتمثلة في الأخذ بالحلول المؤقتة لمساعدة الناس على تطبيع أوضاعهم أو استعادة استقلالهم الذاتي، لا سيما عندما تكون الحلول الدائمة بعيدة المنال. وغالبا ما يتم التركيز أكثر مما ينبغي في البحث عن سبيل انتصاف مستدام على عكس اتجاه التشريد بحد ذاته، بدلا من التركيز على احترام الحقوق واستعادتها ومعالجة الخسائر. واستطردت قائلة إنه يجب، في السعي إلى وضع حلول مؤقتة فعالة، معالجة مسألتي الدعم وبناء القدرة على الصمود في حالات الطوارئ في وقت واحد في بداية التشريد، من أجل تحديد التدخلات القصيرة والطويلة الأجل على نحو أفضل.

170 - وأشارت إلى أهمية العمل مع الأشخاص المشردين، ولا سيما النساء والأطفال، وكذلك مع المجتمعات المضيفة من أجل تحديد الاحتياجات على الصعيدين الفردي والمجتمعي. ويمكن أن يسمح هذا الدعم للأفراد باستعادة الاستقلال المالي والاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية. ويجب أن تهدف السياسات أيضا إلى تخفيف وطأة الضغط المفروض على المجتمعات المضيفة، للمساعدة في تخفيف حدة التوترات بين الأشخاص المشردين والجهات المستضيفة لهم.

171 - وختمت كلامها قائلة إنه يلزم التعاون مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات الإنسانية، والجهات الفاعلة الإنمائية، والقطاع الخاص، والسلطات المحلية والوطنية، والمجتمع المدني، وكلها يمكن أن تساعد في وضع حلول مؤقتة.

172 - **السيد بيريسفورد - هيل** (المراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة): تكلم في بيان مسجل مسبقا بالفيديو، فقال إن وفد بلده محايد وغير متحيز وغير سياسي، ولا يفرق، في سياق مهمته الإنسانية العالمية، بين الأشخاص أو الأديان أو نظم المعتقدات. وأضاف أن وكالة الإغاثة العالمية، مالتيزر إنترناشيونال (Malteser International)، تشكل شبكة لتقديم الدعم المستمر لأفراد المجتمع المستبعدين وللأشخاص الذين تخلفوا عن الركب.

173 - وأشار إلى ضرورة تقديم الدعم للأشخاص الذين يعانون في خضم النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. ويتخذ الدعم شكل تقديم المساعدة الطبية، وتوفير الرعاية للاجئين، ومكافحة الاتجار بالبشر، وتوزيع الأدوية والمعدات الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة. وقال إن وفد بلده يضع حياة الإنسان وكرامته في صميم عملياته. وزاد على ذلك أن جائحة كوفيد-19 الحالية أدت، باقترانها بعدم الاستقرار السياسي في العديد من البلدان، إلى تفاقم قابلية التعرض للاتجار بالبشر وأشكال الرق المعاصرة.

174 - وأردف قائلا إنه يجب معالجة مسألة استخدام التكنولوجيات الجديدة في سياق العمل الإنساني. فالاتجار بالبشر آفة عالمية، ويوجد حاليا عدد من العبيد أكبر من أي وقت مضى في التاريخ، ولكن يظل وجودهم خفيا في العديد من البلدان. وأضاف أن المتجرين بالبشر يستغلون التكنولوجيا، في جملة أمور، لتحديد هوية الضحايا المحتملين على وسائل التواصل الاجتماعي، وإيقاعهم في شرك حالات الاستغلال بعد ذلك؛ والإعلان بشكل مخادع عن فرص للعمل والهجرة؛ والترويج لتشغيل ضحايا العمل بالسخرة والتحكم بمصيرهم من دون الكشف عن مهربيهم ومستغليهم.

175 - **السيد كونياك** (منظمة العمل الدولية): قال إن حالة الجائحة الحالية، بما في ذلك فقدان ساعات العمل والوظائف والدخل المتأتي من العمل، تهدد بوقف التقدم في مجال التنمية الاجتماعية. فالزيادة الحادة في الفقر وانعدام المساواة أدت إلى إبقاء ملايين الأشخاص محاصرين في حلقات مفرغة من الفقر والعمل غير الرسمي في صفوف العمال، حيث تنعدم الحماية الاجتماعية والحد الأدنى للأجور وحقوق العمل. وأشار إلى أن أكثر القطاعات تضررا هي أيضا القطاعات التي توظف أكثر الفئات تعرضا للخطر، ولا سيما النساء والشباب؛ والأشخاص الذين يعملون في وظائف متدنية المهارات؛ والمهاجرون؛ ومجموعات الأقليات الإثنية والعرقية؛ وكبار السن؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واستدرك قائلا إنه توجد حلول للبطالة وفقر العمال، في شكل مبادرات مثل المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية.

176 - وتابع يقول إن الأزمة أثرت سلبا على ملايين البحارة، حيث منعت القيود المتصلة بالجائحة مئات الآلاف من النزول أو العودة إلى ديارهم. وذكر أن البحارة يتأثرون أيضا بالمسائل المتعلقة بالحصول على الرعاية الطبية بشكل عام، وكذلك على اللقاحات المضادة لكوفيد-19. ويجب على الدول الأعضاء أن تعمل أيضا على تنفيذ قرار الجمعية العامة 17/75 واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل البحري لعام 2006، من أجل تعزيز التعاون الدولي والانتعاش الاقتصادي وتجنب المزيد من الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية.

177 - ومضى يقول إنه من دواعي الأسى أن يبلغ، خلال السنة الدولية الحالية للقضاء على عمل الأطفال، عدد الأطفال المشتغلين في إطار عمل الأطفال 160 مليون طفل، علما أن هذه الزيادة هي الأولى منذ سنوات. وأشار إلى أن نصف هؤلاء الأطفال يعمل في أعمال محفوفة بالخطر تعرض صحتهم وسلامتهم وأحيانا حياتهم للخطر. وأضاف أن تسعة ملايين طفل إضافي معرضون لخطر الدخول قسرا إلى دائرة عمل الأطفال بنهاية عام 2022 نتيجة للجائحة. وذكر أنه يجب احترام اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182)، التي توفر الإطار القانوني لمنع ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال، احتراما كاملا ودعمها بإجراءات تشريعية على الصعيد القطري. وقال إنه لا يمكن التسامح مع الزيادة الكبيرة في العنف المنزلي والمضايقة في العمل التي حصلت أثناء الجائحة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تصدق جميع الحكومات على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190) وتنفيذها.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

178 - **السيد كاساي** (إثيوبيا): قال إن إثيوبيا ترى أن الانتقائية والتسييس في عمل اللجنة غير منتجين ولا يساعدان على تحقيق الهدف الجماعي المتمثل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بالقانون الدولي الإنساني. ومن المؤسف أن البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا في وقت سابق لا يعترف بالعمل الذي أنجز، على النحو الذي ناقشه وفد بلده باستفاضة في اللجنة. فقد شرح وفد بلده في مداخلته الأسباب التي دفعت إلى اتخاذ التدابير فيما يتعلق بأفراد الأمم المتحدة. وعلاوة

على ذلك أعرب عن رغبة وفد بلده في التأكيد أن إثيوبيا، بوصفها عضوا مؤسسا للمنظمة، تظهر دائما التزامها بميثاق الأمم المتحدة.

179 - وأضاف أن وكالات الأمم المتحدة المنتشرة في مناطق العمل الإنساني موجودة منذ أمد طويل في إثيوبيا وتواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين. وتقع على عاتق أفراد الأمم المتحدة أيضا مسؤولية احترام المبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الاستقلال والحياد والنزاهة، فضلا عن قانون البلد. وفي هذا الصدد، قال إن حكومة إثيوبيا تكرر تأكيد التزامها الراسخ بمواصلة العمل مع وكالات الأمم المتحدة وتدعو إلى الاستبدال الفوري لأفراد الأمم المتحدة.

180 - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ذكر أن العمل جار من جانب اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وستعلن نتائج هذا العمل قريبا. وتواصل جماعة إجرامية مهاجمة المدنيين، وتدمير المدارس والمرافق الصحية، وقتل الماشية، وتدمير الأصول الاقتصادية، والاستيلاء على أكثر من 400 شاحنة، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية. ومما يدعو للأسف والحسرة الشديدين أن بعض أعضاء المجتمع الدولي يقلل على ما يبدو من شأن هذا السلوك. ويجب أن يتغير ذلك. وأشار إلى أن حكومة بلده تؤكد من جديد تعهدها بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، يحث وفد بلده أيرلندا على عدم تسييس الحالة الإنسانية في إثيوبيا واحترام السيادة الوطنية لبلده واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية.

181 - **السيدة** نور **علي** (الجمهورية العربية السورية): قالت في معرض ردها على التعليقات التي أدلى بها وفد فرنسا في وقت سابق إن وفد بلدها كان يعتقد أن الممثل الدائم، بحكم منصبه ومعرفته المفترضة بقواعد الخطاب المناسب، كان سيخاطب الوفود بأسمائها ولن يستخدم مصطلحات غريبة عن اللجنة.

182 - وتابعت تقول إن أحد التقارير الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الإرهاب وردت فيه إشارة إلى أن 101 دولة من مجموع 193 دولة عضوا صدّرت إرهابيين إلى سورية؛ وأحد تلك البلدان، وهي فرنسا، صدّرت 600 1 من الإرهابيين إلى سوريا. وأضافت أن هؤلاء الإرهابيين وصلوا بالطبع إلى سوريا بمعجزة، من دون مساعدة أو تمويل أو أسلحة من أي أحد. وفي الوقت نفسه، فقد وجه ممثل فرنسا اتهامات خطيرة ضد بلدها. وبعبارة أخرى، تغرق بعض الدول بعض البلدان الفقيرة والنامية بالإرهابيين والمتطرفين والمرتزقة وأكلة لحوم البشر، وتستخدم هؤلاء الإرهابيين ضد بلدان أخرى، بما فيها سوريا، ثم تلقي عليها محاضرات عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفرنسا دولة قمعت المتظاهرين السلميين وتجاهلت انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم. وهذا مع عدم ذكر سجلها الاستعماري الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان. وختمت قائلة إن تجرؤ فرنسا على توجيه الاتهامات إلى الآخرين دليل على وقاحتها.

183 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يرفض الاتهامات التي وجهتها اليابان ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما سبق توضيحه في عدة مناسبات، فإن ما يسمى بمسألة الاختطاف قد تم حلها بشكل أساسي وكامل وعالمي. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذاتها هي ضحية لمسألة الاختطاف. وأشار إلى أن اليابان كانت تاريخيا أسوأ دولة ضالعة في جرائم الحرب والاختطاف على الإطلاق. ففي القرن الماضي، ارتكبت اليابان جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاختطاف والخطف قسرا بحق 8,4 ملايين كوري من الشباب ومتوسطي العمر، والإبادة الجماعية لمليون كوري بريء، والاستعباد الجنسي العسكري لـ 000 200 من النساء والفتيات الكوريات. واستدرك قائلا إن اليابان تصف نفسها بأنها ضحية للاختطاف وتواصل رفض الاعتراف بأعمالها الإجرامية السابقة واتباع سياسات تمييزية وطنية ضد الكوريين المقيمين في اليابان. وقال إن وفد بلده يحث اليابان مرة أخرى على وقف ارتكاب الأعمال ذات الدوافع السياسية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإعطاء الأولوية لاتخاذ خطوات ملموسة للاعتذار رسميا عن جرائمها السابقة، وتقديم التعويض الواجب عنها.

184 - وتابع يقول إن وصف ممثل كوريا الجنوبية للظروف المعيشية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خاطئ تماما وبشكل مطلق. ففي بلده، تعطى مصالح الشعب الأولوية العليا والمطلقة. وعلى وجه الخصوص، فإن الحق في الحياة مكفول حتى في مواجهة جائحة كوفيد-19 العالمية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالحوار والتعاون في الميدان الدولي لحقوق الإنسان. وذكر أن كوريا الجنوبية تستمر في التحريض على انعدام الثقة وسوء الفهم ضد مواطنيها؛ وطالب بقوة بأن تتوقف كوريا الجنوبية عن أعمالها المشينة والمؤسفة للغاية.

185 - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إن الجزائر سعت مرة أخرى إلى نشر الأكاذيب بشأن الصحراء المغربية، الأمر الذي يشكل مسألة تتعلق بالسلامة الإقليمية والسيادة الوطنية. وأضافت أن المغرب قد استعاد الصحراء التابعة له بشكل لا رجعة فيه من خلال اتفاق مدريد، على النحو الذي اعترفت به الأمم المتحدة. وتابعت تقول إن الجزائر

لا تملك الشجاعة السياسية للتحدث عن قضايا أخرى داخل اللجنة، بل تركز بدلا من ذلك على الصحراء المغربية بإثارة ذرائعها الزائفة المتعلقة بتقرير المصير. فإذا كانت الجزائر تؤيد حقا تقرير المصير، ينبغي لها أن تمنحه أولا لشعبها، ولا سيما سكان منطقة القبائل، الذين ما برحوا يطالبون بهذا الحق منذ فترة طويلة.

186 - ومضت تقول إن خطة التسوية والاستفتاء قد عفا عليهما الزمن بشكل نهائي، ولم يعودا موضوع مناقشة في مجلس الأمن، وأشارت إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة نفسه خلص إلى عدم قابلية تطبيقهما، ولا سيما في الفقرة 32 من تقريره عن الحالة في هذا الشأن (S/2000/131). وقد اتفق مجلس الأمن والأمين العام على أن السبيل الوحيد لحل مسألة الصحراء المغربية هو من خلال حل سياسي وواقعي وعملي ودائم يقوم على أساس من التوافق. ولا يمكن تصور هذا الحل إلا في إطار السيادة الوطنية للمملكة المغربية وسلامتها الإقليمية على أساس مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب.

187 - وواصلت كلامها قائلة إن ذكر ممثلة الجزائر للموارد الطبيعية في الصحراء أمر مخجل. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن المغرب لن يسمح أبدا بفرض المحنة التي يعاني منها سكان مخيمات تندوف على سكان الصحراء. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تحويل المعونة الإنسانية الدولية الموجهة إلى السكان المحتجزين قسرا في مخيمات تندوف بطريقة احتيالية ومنهجية على نطاق واسع، على نحو ما أكده المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال وغيره من الهيئات. ولذلك، يجب على الجزائر أن تخضع نفسها للمساءلة أمام المجتمع الدولي. واستطردت قائلة إن التحويل أدى إلى الإثراء الشخصي للبوليساريو على حساب السكان في مخيمات تندوف. وختمت كلامها قائلة إن بيان الجزائر أظهر مرة أخرى كيف أن هذا البلد طرف رئيسي في المنازعة الإقليمية والثنائية بشأن الصحراء المغربية بين المملكة المغربية والجزائر.

188 - **السيدة سينغ** (كمبوديا): قالت إن الادعاءات التي جاءت بها الولايات المتحدة في البيان الذي أدلت به أمام اللجنة في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بشأن مسائل حقوق الإنسان في كمبوديا (انظر A/C.3/76/SR.5، الفقرة 62) لا أساس لها ومغلوطة ومضللة ومسيسة بطبيعتها. وأضافت أن تلك الادعاءات لا تعكس الواقع في كمبوديا وأعربت عن رفض وفد بلدها لها رفضا قاطعا.

189 - وأشارت إلى أن كمبوديا واصلت التقيد بمبادئ النظام الديمقراطي الليبرالي المتعدد الأحزاب على النحو المنصوص عليه في دستورها. وبالإضافة إلى الأحزاب السياسية القائمة، تم تشكيل أحزاب جديدة للمشاركة في الانتخابات المحلية لعام 2022، مما يدل بوضوح على تشجيع حقوق ممارسة العمل السياسي واحترامها بالكامل في البلد. وقالت إن كمبوديا، بوصفها دولة طرفا في ثماني اتفاقيات من اتفاقيات حقوق الإنسان التسع الأساسية التي اعتمدتها الأمم المتحدة، علقت دائما أهمية كبيرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لشعبها، وآمنت إيمانا راسخا بأن المدافعين عن حقوق الإنسان، بجميع أشكالهم ومهنهم، شركاء رئيسيون في النهوض بحقوق الإنسان.

190 - وتابعت تقول إن كمبوديا موطن لما يقرب من 000 6 من منظمات المجتمع المدني المسجلة التي جرى الإقرار تماما بأدوارها الأساسية في تحسين الحكم الرشيد والتنمية الريفية. وجرى أيضا إنشاء عدد من آليات الحوار لبناء التعاون والشراكة بشكل وثيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وأشارت إلى أن حرية وسائل الإعلام النابضة بالحياة تتجلى في بلدها من خلال وجود ما يقرب من 000 2 من المنافذ الإعلامية التقليدية والرقمية القائمة والجديدة التي تعمل دون رقابة، والتي يوجه العديد منها الانتقادات. ويتمتع شعب كمبوديا أيضا بإمكانية الوصول الكامل إلى وسائل التواصل الاجتماعي دون أي قيود.

191 - وأخيرا، قالت إن التاريخ أثبت أن تسييس حقوق الإنسان كذريعة لتحقيق منافع سياسية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى أدى إلى ارتكاب العنف ونشوب النزاعات التي طال أمدها. ولذلك يجب إنهاؤه على الفور.

192 - **السيد إيتشيبا** (اليابان): قال إن الادعاءات والأرقام التي ذكرها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن اليابان لا أساس لها وتستند إلى أخطاء في الوقائع. وأشار إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد وعدت فيما يتعلق بمسألة عمليات الاختطاف بموجب اتفاق ستوكهولم المبرم في أيار/مايو 2014 بإجراء تحقيقات شاملة ومفصلة تتعلق بجميع الرعايا اليابانيين المعنيين، بمن فيهم المختطَفون. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنفذ الاتفاق وأن تعيد جميع المختطفين إلى اليابان في أسرع وقت ممكن. فأفراد أسر المختطفين أصبحوا الآن في سن متقدمة، وبعضهم قد توفي بالفعل. وبالتالي لا مجال لإضاعة الوقت.

193 - ومضى يقول إن الإشارة إلى نساء المتعة بوصفهن بالرقيق الجنسي لا تعكس الواقع؛ ولذلك ينبغي تجنب استخدام هذه المصطلحات. وزاد على ذلك أن اليابان سعت جاهدة للقضاء على التمييز العنصري، ولا توجد سياسة أو قاعدة تسمح بالتمييز ضد الكوريين المقيمين في اليابان. بل على العكس من ذلك، ما فتئت

اليابان تعمل على القضاء على الخطابات والسلوكيات التمييزية غير العادلة ضد الأفراد المنحدرين من خارج اليابان.

194 - وأردف يقول إن اليابان تنظر إلى الحقائق التاريخية بروح من التواضع، ولقد دأبت على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، بحيث ساهمت في تحقيق السلام والرخاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وداخل المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وذكر أنه يتحتم تجاوز انعدام الثقة المتبادل بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعميق التعاون بينهما من أجل تحقيق السلام في شمال شرق آسيا. ولذلك تهيب اليابان بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العمل معا من أجل تحقيق مستقبل أكثر إشراقا.

195 - **السيدة إيغيل** (الجزائر): قالت إن المغرب يوجه مرارا وتكرارا ادعاءات كاذبة ضد الجزائر. وأضافت أن تصرف المغرب غير المسؤول دليل على عدائه لبلدها ومحاولة لصرف انتباه اللجنة عن الاحتلال غير القانوني للصحراء الغربية والانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها المغرب هناك. وأشارت إلى أنه خلافا للبيانات المؤسفة التي أدلي بها ضد الجزائر، فإن الادعاء بأن المغرب يستعمر أراضي الصحراء الغربية ليس ادعاء كاذبا. بل إنه حقيقة تم التحقق منها، ومعترف بها دوليا ومدونة في جميع وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة. ويمكن العثور على الدليل في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، التي هي تذكير سنوي بأن النزاع في الصحراء الغربية هو مسألة إنهاء استعمار ترتبط ارتباطا وثيقا بتطبيق الحق في تقرير المصير.

196 - وتابعت تقول إن الحكم الصادر في 29 أيلول/سبتمبر 2021 عن المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي الذي يلغي اتفاقين تجاريين بين المغرب والاتحاد الأوروبي يؤكد أن الصحراء الغربية هي بالفعل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، وينهي عقودا من الاستخدام غير القانوني لمواردها. ومن خلال هذا الحكم، تكلمت العدالة الدولية. وأضافت أن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير حق غير قابل للتصرف؛ ولذلك ستواصل الجزائر الإعراب عن دعمها له داخل اللجنة.

197 - وأشارت إلى أن الحجة التي تتذرع بها المملكة المغربية هي شكل من أشكال الدعاية الشائنة ضد الجزائر، بل إن اتهاماتها تصل إلى حد إهانة العمل النبيل للأمم المتحدة في مخيمات اللاجئين في تندوف. فعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية في تندوف، والدعم المالي الذي تقدمه سنويا البلدان المانحة والاتحاد الأوروبي كمساعدة إنسانية للاجئين الصحراويين في الجزائر، يثبتان بما لا يدع مجالا للشك أن الادعاءات المتعلقة بتحويل وجهة المعونة الإنسانية هي مجرد تلفيق من جانب المملكة المغربية. وأضافت أن وفد بلدها يرفض رفضا قاطعا أيضا الخطاب التخريبي للمغرب ضد وحدة الجزائر في تعليقاته البغيضة بشأن الحق في تقرير المصير في الجزائر، الذي يشكل مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار مدرجة على النحو الواجب في جدول أعمال الأمم المتحدة.

198 - وتابعت تقول إنه ينبغي أيضا للمملكة المغربية أن تتوخى الحذر في إجراءاتها، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة في منطقة الريف. فمنطقة الريف كانت جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي قبل أن يستولي عليها المغرب، الذي جعلها واحدة من أفقر المناطق وأكثرها تهميشا في البلد حيث يطالب الناس بحريتهم واستقلالهم، ويواجهون في بعض الحالات السجن غير القانوني. وأشارت إلى أن أسوأ ادعاءات المغرب ضد الجزائر لن تؤثر أبدا على دعم بلدها الثابت لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. وختمت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بناء على ذلك وأن يسترشد بالعدالة الدولية.

199 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن ما يسمى بمسألة الاختطاف التي أثارتها اليابان مرة أخرى قد تم حلها بالفعل. والقصد من تعليقات اليابان بشأن التضامن مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بتلك المسألة هو تشويه صورة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستخدام مسألة الاختطاف لأغراضها السياسية الخاصة.

200 - وواصل كلامه يقول إن اليابان ملزمة قانونا وأخلاقيا بتقديم اعتذار صادق وتعويض لجميع ضحايا جرائم الحرب التي ارتكبتها في الماضي. وعلى الرغم من أي إنكار من جانب اليابان، فإن التاريخ لا يمكن تغييره. وختم قائلا إنه ما دامت اليابان لم تقدم تعويضات كاملة عن جرائم الحرب التي ارتكبتها في الماضي وعن أفعالها التمييزية الوطنية ضد الرعايا الكوريين المقيمين في اليابان، فلن تكون هناك علاقات إيجابية بين البلدين.

201 - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إنه من الواضح أن الجزائر تشعر بالانزعاج الشديد إزاء التأييد المتزايد لمبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في أوساط عدة وفود حاضرة فتحت بلدانها قنصليات لها في الصحراء المغربية. وذكرت أنه إذا كانت الجزائر حقا ضد الكيل بمكيالين، فعليها أن تطبق الحق في تقرير المصير فيما يتعلق بقضية شعب منطقة القبائل، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 8 ملايين نسمة والتي تتمتع بتاريخ يزيد على تسعة آلاف عام. فشعب منطقة القبائل

يجب أن يتمتع بحقه في تقرير المصير والاعتراف بهويته الثقافية واللغوية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

202 - وأضافت أن الجزائر ليست على الإطلاق في وضع يسمح لها بالتحدث عن مسألة حقوق الإنسان في الصحراء المغربية بالنظر إلى سجلها المظلم بشأن هذا الموضوع. فالوفد الجزائري يستخدم المغرب ككبش فداء للمشاكل التي يواجهها في بلده، بما في ذلك الانتفاضة الشعبية؛ والقمع الذي يستهدف الحراك السلمي؛ وإدانة مئات المدافعين عن حقوق الإنسان؛ واعتقال الصحفيين؛ والإجراءات القانونية المتخذة ضد الأصوات المعارضة؛ والقيود المفروضة على الحريات؛ والأزمتان الاجتماعية الاقتصادية والصحية؛ وغضب الشعب. وتابعت تقول إن هذه الحقائق اعترفت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورئيسة - مقررة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والصحافة الدولية. وحتى وسائل الإعلام في الجزائر قد حرمت من الاعتماد. وختمت كلامها قائلة إن الشعب الجزائري كان يطالب ببساطة، على مدى عامين وثمانية أشهر، بأن يتم الاستماع إلى مطالبه المشروعة.

203 - **السيد إيتشيبا** (اليابان): قال إن البيان الذي أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يستند إلى أخطاء وقائعية ويبقى بدون أساس، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة عمليات الاختطاف. وعلاوة على ذلك، فقد قبلت اليابان الحقائق التاريخية بروح من التواضع، حيث عالجت قضايا المجتمع الدولي بإخلاص لأكثر من 75 عاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأشار إلى أن اليابان عملت بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن 11 مرة منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، وأسهمت بذلك بنشاط في السلام والأمن الدوليين.

204 - وأضاف أنه يتحتم تجاوز انعدام الثقة المتبادل بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعميق التعاون بينهما من أجل تحقيق سلام حقيقي في شمال شرق آسيا. وختم كلامه قائلا إن اليابان تهيب بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العمل معا من أجل مستقبل أكثر إشراقا.

205 - **السيدة إيغيل** (الجزائر): قالت إنه من المخزي والمؤسف أن يواصل الوفد المغربي تكرار نفس الادعاءات، وتشويه الحقائق ومهاجمة بلدها. ومرة أخرى، اضطرت اللجنة إلى الاستماع إلى افتراءات الوفد المغربي، الذي أعرب عن أسفه لمصير أولئك الذين يستعمرهم بلده ويجبرهم على العيش في المنفى، وإلى الاستماع إلى ادعاءاته الوهمية عن الانتهاكات المفترضة لحقوق الإنسان في الجزائر، كما لو أن سلطة قائمة بالاحتلال ونظاما قمعيا مثل المغرب في وضع يسمح لهما بإسداء المشورة للآخرين. والوفد الجزائري لن ينزل أبدا إلى مستوى المغرب.

206 - وأضافت أن الوفد المغربي لن ينجح في صرف الانتباه عن المأساة الإنسانية السائدة في الأراضي المحتلة. وأعربت عن شجبها لانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المغرب ضد الشعب الصحراوي. وأشارت إلى أن الأحكام التعسفية الصادرة بحق الأفراد الذين تعاونوا مع آليات الأمم المتحدة دليل ساطع في هذا الشأن. وذكرت أنه ينبغي للمغرب، بدلا من أن يستغل حقوق الإنسان، أن يركز على حالة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان السائدة في بلده وفي الصحراء الغربية. وقالت إن وفد بلدها ينضم إلى الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في إدانة القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات في الصحراء الغربية، والمضايقة والاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري والمعاملة القاسية والتعذيب التي تستهدف الصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وكل ذلك يستحق الاهتمام العاجل من المجتمع الدولي.

207 - وتابعت تقول إنه على الرغم من كل الافتراءات البغيضة التي تفوه بها المغرب فيما يتعلق بالجزائر، يعرب وفد بلدها عن دعمه الثابت لحق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وختمت كلامها قائلة إن الجزائر ستظل وفية للمبادئ التي استرشدت بها دائما في سياستها الخارجية وستعزز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

رفعت الجلسة الساعة 13:40.